وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور التمويل في ترقية قطاع الفلاحة

تمويل المشاريع الفلاحية بولاية تيسمسيلت

فترة الدراسة 2008–2015

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

– تخصص:علوم مالية–

تحت إشراف:

الأستاذ:عادل رضوان

من إعداد الطالبين:

ماسيف إبراهيم

سحـوان علـي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: غراس عبد القادر	**رئيسا**
الأستاذ: عادل رضوان	**مقررا**
الأستاذ: شداد الناصر	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي الأعزاء وخاصة الصغيرة أميرة

إلى كل العائلة وخاصة جدتي

إلى كل الأساتذة

إلى كل الأصدقاء والذين عرفناهم وأخص بالذكر منهم:

أمين، فتحي، محمد، يحي، كريم، عبد الحق، جيلالي، كمال

علي، الناصر،عبد القادر،عبد الحق، بن عيسى، مومن

إلى كل الأسرة الجامعية بتيسمسيلت ووهران ومستغانم

أهدي عملي هذا إلى

والديا.

ماسيف إبراهيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى زوجتي وإخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل الأقارب وخاصة العم

عبد الرحمان

إلى الأصدقاء والذين عرفناهم وأخص بالذكر منهم:

أحمد، إبراهيم، رشيد، يحي، بوعلام ،الميلود

وإلى كل أساتذتي الكرام

وإلى كل الأسرة الجامعية بالمركز الجامعي تيسمسيلت

أهدي عملي هذا إلى

والديا

سحوان علي

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا

نتقدم بعميق شكرنا و إمتناننا

إلى أستاذنا القدير الأستاذ: عادل رضوان

على تفضله بالإشراف على هذا البحث

وعلى ما قدمه لنا من أرائه القيمة ووقته الثمين

كما نتقدم بالشكر لأستاذتنا القديرة أيت حبوش وهيبة بجامعة وهران

التي لم تبخل في مساعدتنا لإنجاز هذا البحث

كما نتقدم بالشكر

إلى كل من حفزنا وساعدنا في إنجاز هذا البحث

دون أن ننسى لجنة المناقشة التي تكرمت وقبلت مناقشة هذه المذكرة

فهرس الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
1–1	قنوات التمويل المباشر	5
2–1	قنوات التمويل الغير مباشر	6
3–1	أنواع التمويل	10
1–2	يوضح المستويات التي كان يمر بها طلب التمويل	34
2–2	هيكل تمويل القطاع الفلاحي من سنة 1966–1971	35
3–2	مراحل طلب تمويل الإستثمارات في القطاع الإشتراكي (الثورة الزراعية)	40
4–2	يبين المراحل التي يمر بها طلب تمويل الإستثمار الخاص	42
1–3	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
2–3	يوضح الوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للإستغلال بنك البدر تيارت	71
3–3	منحنى بياني يوضح المبلغ المستخدم في قرض الرفيق	74
4–3	منحنى بياني يوضح المبالغ المقدمة للتمويل الفلاحي ضمن قرض الإيجاري	76
5–3	منحنيات بيانية توضح تغير كميات الإنتاج النباتي بولاية تيسمسيلت	81
6–3	الهيكل التنظيمي للمزرعة النموذجية شوقي رابح	84
7–3	أعمدة بيانية توضح كميات الإنتاج الإجمالي للمزرعة النموذجية	85
8–3	أعمدة بينانية توضح رقم الأعمال، الأرباح والأرباح الموجهة للمزرعة	86
9–3	أعمدة بيانية توضح تغيرات تكاليف الإستغلال للمزرعة النموذجية	87

10–3	تغيرات تكاليف الإستغلال بالمزرعة النموذجية	88

فهرس الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1–1	أوجه الإختلاف بين أموال الملكية وأموال الإقتراض	9
1–2	تطور الصادرات والواردات في القطاع الفلاحي	33
2–2	الناتج الفلاحي في الجزائر	53
3–2	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الإقتصادي	54
1–3	عدد ومساحة المستثمرات الفلاحية بولاية تيسمسيلت	63
2–3	حجم التمويل المقدم في إطار قرض الرفيق	73
3–3	حجم التمويل المقدم ضمن الإعتماد الإيجاري	76
4–3	حجم التمويل المقدم في إطار قرض التحدي	79
5–3	حجم التمويل المقدم ضمن قرض الكلاسيك	80
6–3	الإنتاج الحيواني بولاية تيسمسيلت	82
7–3	يوضح كميات الإنتاج للمزرعة النموذجية	84
8–3	رقم الأعمال والأرباح والأرباح الموجهة للإحتياط للمزرعة النموذجية	86
9–3	تكاليف الإستغلال للمزرعة النموذجية	87
10–3	أعمدة بيانية توضح حجم الأموال التي قامت المؤسسة بإستثمارها	88

الملخص:

إن الأثار المترتبة عن تخلف القطاع الفلاحي والمتمثلة في عجز الميزان التجاري الفلاحي وضعف نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتبعية للخارج، جعل الدولة تفكر في ترقية هذا القطاع وجعله أحد الأهداف الأساسية، وهذا بإتباع عدة سياسات تصحيحية تتلائم مع الأوضاع الإقتصادية السائدة من أجل إيجاد السياسة المناسبة لتحقيق هذا الهدف،حيث أعطت الدولة أهمية كبيرة للتمويل الفلاحي، لما له من أهمية بالغة في زيادة الإستثمارات وإنجاح السياسة التنموية المتبعة، فأقامت العديد من البرامج والهياكل التمويلية لدعم ومساعدة الفلاحين، إلا أن هذه الأخيرة واجهت عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى عدم بلوغ الأهداف المرغوب فيها، ومع السياسة الأخيرة التي تتبعها الدولة (تجديد الفلاحي)، شهد القطاع الفلاحي زيادة في الإنتاج التي تساهم في تحسين وضع القطاع.

ومن خلال دراستنا للتمويل الفلاحي بولاية تيسمسيلت أردنا معرفة نوع وحجم التمويل الفلاحي ودوره في زيادة الإنتاج الفلاحي وهذا من خلال الحصول على إحصائيات الإنتاج وتحليلها على المستوى الولائي وعلى مستوى مستثمرة رائدة على المستوى الوطني في إنتاج الحبوب.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، حجم التمويل،زيادة الإنتاج، ترقية قطاع الفلاحة.

Résumé :

Les effets de l'échec du secteur agricole, le déficit du balance commercial, la faible contribution agricole au PIB nationale et la dépendance à l'étranger ont mené l'Etat algérien a adopté des politiques nouvelles et correctives afin d'améliorer les capacités agricole et attient l'auto satisfaction dans le secteur agricole, considérant une mise à niveau nécessaire l'État a donné une grande importance au financement de l'agriculture, en raison de sa vitalité pour l'économie nationale.De ce fait l'Etat a maintenu différents programmes et structures de financement afin de soutenir et aider les agriculteurs à améliorer les exploitations agricoles, mais ces dernier ont fait face à plusieurs problèmes et obstacles quiont conduit à l'échec.L'Etat dans sa lutte perpétuelle contre l'échec et pour atteindre les objectifs souhaités, il a adopté la politique du renouvellement agricole. Grace à cette politique Le secteur agricole a connu une augmentation considérable dans la production.

Dans le cadre de notre étude sur le financement agricole en Algérie prenant en exemple la wilaya de Tissemsilt nous voulons connaître le type et la capacité du financement et son impact sur l'amélioration de la production agricole locale.

Mots-clés: Secteur agricole, Financement agricole, Capacité de financement, La production agricole, développement agricol.

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول والأشكال	VIII
المقدمة العامة	أ~ح
الفصل الأول: عموميات حول التمويل الفلاحي	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل	3
المطلب الأول: ماهية التمويل	3
المطلب الثاني: أنواع التمويل ومصادره	5
المطلب الثالث: تمويل المشاريع الإستثمارية	11
المبحث الثاني: أساسيا حول الفلاحة	15
المطلب الأول: تعريف الفلاحة	15
المطلب الثاني: أهمية الفلاحة وأهم المنتوجات الفلاحية	16
المطلب الثالث: إختيار المشاريع الفلاحية	19
المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي	20
المطلب الأول: نعريف التمويل الفلاحي	20

المطلب الثاني: أنواع ومصادر التمويل الفلاحي	20
المطلب الثالث: أهمية ومخاطر التمويل الفلاحي	25
المطلب الرابع: الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي	27
خلاصة	28
الفصل الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	30
المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري	31
المطلب الأول: واقع الفلاحة في الإقتصاد الوطني	31
المطلب الثاني: إمكانات الفلاحة الجزائرية	32
المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في تنمية الإقتصاد الجزائري	33
المبحث الثاني: التمويل ضمن السياسات الفلاحية في الجزائر	35
المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي والثورة الزاعية	35
المطلب الثاني: سياسة إعادة الهيكلة1981وسياسة إعادة الهيكلة1987	45
المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي	49
المطلب الرابع: حجم الإستثمارات للقطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية	50
المبحث الثالث: تمويل الفلاحة في الجزائر	55
المطلب الأول: مجالات التمويل الفلاحي في الجزائر	56
المطلب الثاني: مصادر ومؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر	57
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها من أجل ترقية القطاع الفلاحي	60

خلاصة	62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تمويل القطاع الفلاحي بولاية تيسمسيلت	
تمهيد	64
المبحث الأول: التمويل الفلاحي المقدم من طرف وكالات بنك البدر(BADR) بولاية تيسمسيلت	65
المطلب الأول: الطابع الفلاحي لولاية تيسميلت	65
المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفي(BADR)	66
المطلب الثالث: المشاريع الفلاحية الممولة من قبل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)بتيسمسيلت	74
المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي بولاية تيسمسيلت	84
المطلب الأول: الإنتاج النباتي	84
المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني	85
المبحث الثالث: دراسة التمويل لمستثمرة فلاحية بولاية تيسمسيلت (المزرعة النموذجية بدائرة عماري)	86
المطلب الأول: التعريف بالمستثمرة	86
المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي للمستثمرة	88
المطلب الثالث: دراسة التمويل بالمستثمرة	89
خلاصة	94
الخاتمة	95
قائمة المراجع	

تمهيد:

إن قوة البلدان تتمثل في تنوع مواردها وقوة قطاعاتها الإقتصادية (الصناعية ، الفلاحية ، السياحية، الخدماتية ...)، ويعتبر القطاع الفلاحي ممّول مهم في الناتج المحلي الخام للدولة وتخلفه يؤدي إلى التبعية الحتمية لدول أخرى لضرورة توفير قوت العيش للشعوب وعليه فإن تطوير هذا القطاع ضروري لأي دولة، ليجنبها مشكلة العجز الغذائي بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لذا تسعى معظم الدول إلى تطوير قطاعها الفلاحي و السعي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي بإتباع عدة آليات وإصلاحات بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحسين فرص الاستثمار الفلاحي ونجاح السياسات الفلاحية.

إن توفير الموارد المالية ضروري لترقية أي قطاع فالتمويل يلبي حاجيات القطاع المالية ويلزم التسيير الرشيد والأمثل لهذه الموارد ولتطوير القطاع الفلاحي لابد من توفير التمويل المالي اللازم لهذا القطاع .

إقتصاد الجزائر رّيعي يعتمد على المحروقات و قطاع الفلاحة في الجزائر يعاني عجز واضح فتمثل فاتورة إستيراد المنتجات الفلاحية حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 8,5مليار دولار سنة 2015 منها القمح 1مليار دولار السكر 470 مليون دولار و الحليب 710 مليون ومن أسباب هذا العجز قلة المخصصات الإستثمارية و التمويلية المتاحة للقطاع مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للطلب و ضعف الجوانب التأهيلية في هذا المجال وعدم الاستفادة من الخبرات و التكنولوجيا والبحث العلمي في هذا المجال، هذا العجز جعل الدولة تفكر في مواجهته و حيث قامت الجزائر سنة1982 بإنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع هي بنك الفلاحة و التنمية الريفية تسعى إلى توفير الموارد اللازمة لتنمية القطاع ضمن الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة، وقد أثمرت هذه الجهود على زيادة نسبية في الإنتاج الفلاحي التي لم تكن على قدر الإمكانيات المتاحة للجزائر.

الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ماهي سياسات وبرامج تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وما مدى مساهمتها في ترقية هذا القطاع ؟

وفي هذا السياق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالتمويل وبالتمويل الفلاحي؟

2- ماهي السياسات التمويلية التي إتبعتها الجزائر من أجل ترقية القطاع الفلاحي؟

3- ماهو أثر التمويل الفلاحي بولاية تيسمسيلت في ترقية قطاع الفلاحة ؟

الفرضيات:

تتطلب الإجابة على الإشكالية السابقة صياغة العديد من الفرضيات التي يبنى عليها البحث، وسنحاول الإجابة عن الفرضيات والتأكد من صحتها ضمن هذا البحث :

1- تعتبر سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر لاتغطي الإحتياجات الإستثمارية بما يحقق ترقية لقطاع الفلاحة.

2- ترقية قطاع الفلاحة تعتمد بشكل أساسي على إيجاد السياسة التمويلية المناسبة لزيادة حجم الإستثمارات في هذا القطاع.

3- التمويل الفلاحي بولاية تيسمسيلت يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج الفلاحي للولاية.

منهج البحث:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة التي تلزم دراسة نظرية و دراسة تطبيقية لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع، فإن المنهج المتبع في الجانب النظري هو المنهج الإستنباطي بأدواته الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والفهم العميق لها، أما في الجانب التطبيقي فهو دراسة ميدانية تطرقت لواقع التمويل الفلاحي بولاية تيسمسيلت وأثره على الإنتاج الفلاحي بما يضمن تحقيق ترقية للقطاع الفلاحي.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: يسعى هذا البحث إلى دراسة سياسات وواقع التمويل الفلاحي في الجزائر، فقمنا بدراسة ميدانية بولاية تيسمسيلت لواقع التمويل الفلاحي بهاته الولاية، حيث قمنا بدراسة ميدانية للمجموعة الجهوية للإستغلال لبنك البدر بولاية تيارت، وكذا وكالة تيسمسيلت، وبدراسة للمزرعة النموذجية شوقي رابح بدائرة عماري ولاية تيسمسيلت، كما قمنا بزيارات متكررة لمديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت.

2- الحدود الزمنية: فسوف تنحصر على السياسة التجديد الفلاحي التي تتبعها الدولة بداية من سنة2008 إلى غاية2015 وبالتالي فإن هذه الفترة تمثل الحدود الزمنية هي08سنوات كما حيث تمت دراستنا الميدانية مابين شهر جانفي وشهر ماي.

أهمية البحث:

إن أي بحث يكتسي أهمية علمية وأخرى عملية بإتفاق المتخصصين في مجال البحث العلمي.

1- من الناحية العلمية: تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الإقتصاد الفلاحي من خلال ما سنتوصل إليه من نتائج كما سنسلط الضوء على دور التمويل في ترقية قطاع الفلاحة في الجزائر وذلك من خلال تقييم توفير الموارد المالية اللازمة للإستثمارات الفلاحية .

2- من الناحية العملية أو التطبيقية: فأهمية هذا البحث في طرح بعض الحلول لتدارك العجز الواضح في القطاع الفلاحي أمام المسؤولين والقائمين على هذا القطاع.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف عديدة ومعينة:

1- الهدف الأساسي: من هذا البحث هو دراسة و تشخيص مدى مساهمة السياسات التمويلية في ترقية قطاع الفلاحة وبالتالي قدرته في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من التبعية الحتمية التي تؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية.

2- أهداف ثانوية: التعرف على واقع تمويل القطاع الفلاحي و الوقوف على المشاكل التي يواجهها القطاع و معرفة حجم ومدى مساهمة التمويل في ترقية القطاع الفلاحي بولاية تيسمسيلت.

مبررات إختيار الموضوع:

1- جاءت هذه الدراسة كتكملة لدراسة سابقة للإستثمار في القطاع الصناعي بالجزائر وذلك ضمن شهادة الليسانس وهذا ما حفزنا إلى التطرق لدراسة القطاع الفلاحي لكي تكون لنا نظرة متكاملة حول ركائز الإقتصاد الوطني.

2- مع إنخفاض أسعار البترول توجب حفظ التوازن الإقتصادي من خلال التوجه إلى قطاعات بديلة وعلى رأسها قطاع الفلاحة ومع الإهتمام المتزايد به أصبح من الضروري تقديم دراسات في هذا القطاع.

3- إن البحث في مسألة تمويل القطاع الفلاحي تكتسي أهمية بالغة لكونها تسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان فمن الضروري توفير الغداء وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي لا يتم إلا بتوفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل الإستثمارات الفلاحية وبالتالي معرفة كيف يتم تمويل الفلاحة في الجزائر.

4- نقص الدراسات التي تطرقت تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر لذلك جاءت الدراسة لإثراء هذا الموضوع.

5- الإهتمام المتزايد بالموضوع.

صعوبات البحث:

1- صادفنا خلال هذا البحث عدة صعوبات, جزء منها بقلة المراجع سواء باللغة العربية أو الفرنسية، والجزء الثاني يتعلق بالمعطيات الخاصة بالجزائر وبالأخص ولاية تيسمسيلت.

2- واجهتنا صعوبات في ايجاد المعطيات الأولية والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالدراسة ميدانية.

3- صعوبة تحديد الموعد مع المسؤولين في ميادين التربص.

4- عدم تجاوب المسؤولين مع الطالبين مما أدى إلى صعوبة في الحصول على المعلومات.

الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعدّ بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه و توضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من البحوث و الدراسات وهذا على ضوء المقولة المعروفة "إن المعرفة العلمية هي معرفة متراكمة بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقديم جديدا أو تختبر قديما".

1- بودلال علي،**القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية** ، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية فرع تسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان سنة 1999- 2000

تهدف الدراسة إلى توضيح فكرة النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي وتنميته بتطوير ميكانيزمات تدعيم و تمويل المشاريع الفلاحية، تم الوصول في هذه الدراسة إلى أن سياسة التمويل للقطاع الفلاحي لم تكن فعالة ولم تصل إلى سياسة تمويل أكثر ملائمة وأكثر فعالية كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها تكثيف التمويل للقطاع الفلاحي الحكومي وتحديث هياكله ،الشفافية وتوجيه المساعدات إلى المنتجين الحقيقين مباشرة، إدماج الإقتصاد الفلاحي في النظام التجاري العالمي، إدماج الإقتصاد الفلاحي ضمن دينامكية جديدة تتميز باللامركزية القرارات ومتابعة سياسة فلاحية تعتمد على التدعيم و منح القروض

2- شويخي هناء،**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة محمد خضير،بسكرة سنة2012-2013 .

تهدف الدراسة التطرق لآليات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر ومدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال التعريف بواقع القطاع وأهم البرامج و الإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الوقوف على أهم المشاكل التي واجهت القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

توصلت هذه الدراسة إلى أن للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الفلاحي قدّر بقيمة9,3% من القيمة المضافة الإجمالية وعدم تحقيق هذا القطاع الاكتفاء الذاتي كان بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة و المبالغ المقدمة للدعم الفلاحي وكتوصيات قدمتها الدراسة تطوير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية وإعطائهم الأولوية وخلق هيئات جديدة وكذا قيام الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي ،إقامة مراكز توعية وتأهيل

الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي، الإعتماد على الإرشاد الفلاحي لتحسين المنتوج الفلاحي زيادة آليات تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة.

تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع إعتمدنا في دراستنا على الإنتقال من الإطار العام للتمويل الفلاحي إلى الإطار الخاص فقمنا بتقسيم دراستنا إلى جانب نظري وجانب تطبيقي إحتوى الجانب النظري فصلين:

الفصل الأول: قمنا بتسليط الضوء على التمويل الفلاحي بصفة عامة حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى أساسيات حول التمويل والفلاحة والتمويل الفلاحي.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى تخصيص التمويل الفلاحي الجزائر إنقسم إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى واقع قطاع الفلاحة في الجزائر والتمويل ضمن السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الإستقلال وتمويل الفلاحة في الجزائر.

الفصل الثالث: يمثل الجانب التطبيقي حيث خصص لدراسة ميدانية للتمويل الفلاحي بولاية تيسمسيلت وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا فيها الطابع الفلاحي لولاية تيسمسيلت والمشاريع الفلاحية الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية كما تطرقنا إلى الإنتاج النباتي والحيواني للولاية وأخيرا تناولنا دراسة التمويل لمستثمرة فلاحية رائدة على المستوى الوطني في الإنتاج الفلاحي بولاية تيسمسيلت.

تمهيد:

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالإهتمام إلا منذ عهد قريب لما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل.

لا يمكن إنجاز أي مشروع بدون وجود موارد مالية وتأكيدا لمقولة "المال قوام الأعمال" فالحاجة لرأسمال من أجل التمويل تتبع كل القطاعات العامة و الخاصة وذلك لتسهيل القيام بجملة من الأنشطة حسب كل مجال، ويتطلب القطاع الفلاحي الأموال اللازمة من أجل تحسين كفاءة العمل الإنتاجي وزيادة الإستثمارات الفلاحية الضرورية التي تضمن ترقية للقطاع.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل.

المبحث الثاني: أساسيات حول الفلاحة.

المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي.

المبحث الأول:أساسيات حول التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية ومن أهم العوامل الضرورية للقيام بأي قطاع، وذلك لما توفر من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

المطلب الأول:ماهية التمويل

يعد التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد، حيث أصبح يشكل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة، ويعد البحث في ماهية التمويل ضروري لوضع المبادئ الأساسية للتمويل.

الفرع الأول: تعريف التمويل

يعرف التمويل على أنه "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات".[1]

التمويل هو الركن الذي يعتمد عليه في القيام وتنفيذ الإستثمارات بأنواعها المختلفة ولهذا يعتبر التمويل عملية إنتاجية بصورة غير مباشرة التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الإستهلاك.[2]

يمكن تعريف وظيفة التمويل(Finance) بأنها البحث عن المصادر الأموال ثم إدارة هذه الأموال بأسلوب علمي وفني في نفس الوقت.[3]

من هذه التعاريف يمكن إستنتاج أن التمويل هو:

- وظيفة هامة من وظائف المؤسسة، وهو توفير الأموال اللازمة وقت الحاجة إليها لتطوير المؤسسة.
- التمويل يتعلق بالحصول على المبالغ المالية وليس السلع والخدمات.
- التمويل يكون بالمبالغ المالية المطلوبة لا أكثر ولا أقل.

[1] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكادمية للنشر، القاهرة، 2005، ص02.
[2] ميثم صاحب عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص12.
[3] عاطف جابر عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص20.

- يكون التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه، عند حلول مواعيد مواجهة الإلتزامات.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن للتمويل دور كبير في ترقية النشاط الإقتصادي، إذ لا يمكن أن يكون نموّ إقتصادي دون إستثمار ولا يمكن أن يتحقق الإستثمار دون تمويل وتتلخص أهمية التمويل في:[1]

1- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع الإستثمارية والتي يترتب عنها تحقيق النمو الإقتصادي و توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

2- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (السكن ، العمل ... إلخ).

3- تحريك عجلة الإنتاج سواء للمنتجات أو الخدمات بعد الحصول على رأس المال النقدي من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني و المعدات وغيرها من السلع المعمرة إضافة إلى تكوين رأس المال العامل أو بتوفير أموال الإستغلال التي تخصص لتمويل نفقات الإنتاج.

4- يساعد وظيفة التسويق و البيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الإئتمان الذي يقدم للعملاء.

الفرع الثالث: مخاطر التمويل

قد يترتب عن عملية التمويل مخاطر متعددة تكون سببا في تعطيل المشروع أو سببا في زيادة تكاليفه وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:[2]

1- سوء التسيير للأموال من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه ويحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها و تعتبر أخطاء المسيرين بمثابة الأخطاء الفنية،عكس التسيير الجيد يحقق الأهداف المتوقعة أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل .

2- من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية ،فهي معرضة إلى الإتلاف أو الإختلاس بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو حدوث حريق داخل المخزن ،كل هذه تعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بالسلب على الإيرادات المالية للمؤسسات.

[1] الجمعية العلمية، **نادي الدراسات الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة، ص43.
[2] **نفس المرجع**، ص 4-5.

3- من مخاطر التمويل أيضا توجد المخاطر الإقتصادية وتنقسم إلى نوعين:

أ- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل أو إرتفاع تكاليف الإنجاز.

ب- خطر تدهور الطلبيات على المنتج النهائي أي إنخفاض الطلب على الإنتاج التام الصنع للمؤسسات.

المطلب الثاني: أنواع التمويل و مصادره

المؤسسات تحتاج إلى التمويل من أجل الحصول على المعدات والأدوات وتنشيط دورتها الإستغلالية بحيث تختلف أنواع التمويل ومصادر الحصول عليه.

الفرع الأول: أنواع التمويل

يتم تصنيف أنواع التمويل حسب طبيعته من حيث الشكل، الغرض، المدة:

يمكن تقسيم أنواع التمويل من **حيث الشكل** إلى:[1]

1- التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والإدخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية إحتياجاتها.

الشكل (1-1): قنوات التمويل المباشر

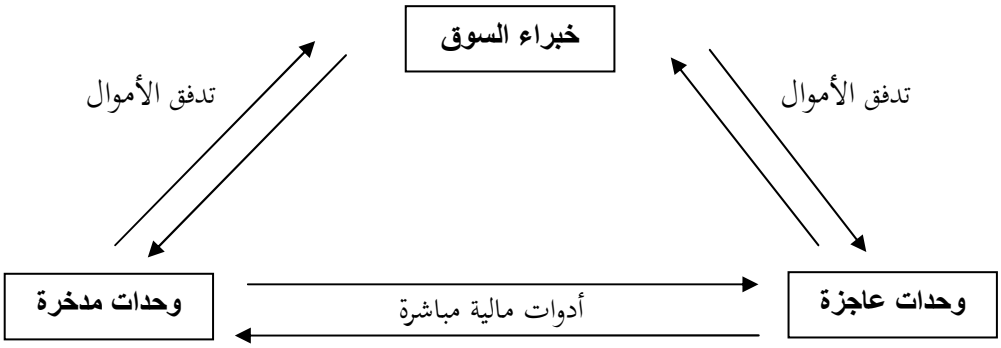

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص89.

[1] مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص196.

2- التمويل الغير مباشر: يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الإدخارات على الوحدات الإقتصادية التي تحتاجها وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الإستيراد و التصدير مثل الإعتماد المستندي، التحصيل المستندي ...إلخ.

الشكل (1-2): قنوات التمويل الغير مباشر

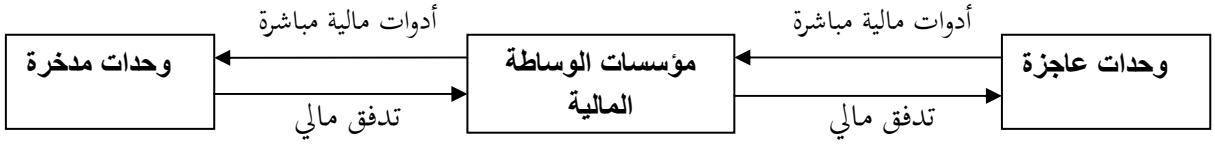

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، **مرجع سابق**، ص92.

و يمكن تقسيم أنواع التمويل **حسب الغرض** إلى:[1]

1- تمويل الإستغلال: هي توفير الأموال للنشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الإستغلال، من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ،ومن أمثلتها تمويل التحزين والإنتاج والتوزيع ... ونظرا لطبيعتها المتكررة و القصيرة زمنيا ،فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلائم مع هذه الطبيعة ،وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات.

2- تمويل الإستثمار: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع.

هذا التمويل لابد له من توفر موارد لها صفة إدخارية أي موضوعة خارج الدورة الإقتصادية ويؤدي إلى تقلص رأس المال للمؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت.

كما يمكن تقسيم التمويل **حسب المدة** إلى:

1- تمويل طويل الأجل: يمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم و المناسب للمشاريع الضخمة و المشاريع ذات الإنجاز الحدي،ومن بين هذه الأموال مايلي:[1]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2 ،2003، ص56.

أ- الأسهم العادية: وهي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم وهي ذات قيمة إسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم(سعر الشراء) وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الإسمية للأسهم العادية.

ب- الأسهم الممتازة: عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية و البعض الأخر من السندات، وهي أيضا سند ملكية كاملة ، ويتمتع حامل السهم بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.

جـ- السندات: عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الإستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة.

د- الأرباح المحتجزة: إن أحد الأهداف الرئيسية للمشروعات هي تحقيق الربح ،وذلك عند ممارستها لنشاطها بنجاح،وهذه الأرباح المحققة يمكن الإحتفاظ بها بغرض إعادة إستثمارها في تمويل نشاطات داخل المؤسسة.[2]

هـ- القروض طويلة الأجل: تعتبر القروض طويلة الأجل مصدر أساسي من مصادر التمويل طويل الأجل، حيث يحصل عليها من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة بطريقة مباشرة ،وتتراوح مدتها من 05 إلى 15 سنة وقد تصل إلى 20سنة.

2- تمويل متوسط الأجل: يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ و يتمثل التمويل متوسط الأجل في:[3]

أ- القروض المصرفية متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد فترتها عن السنة،وتصل مدتها إلى 5سنوات، وعادة مايتم تسديدها على أقساط يتم تحديد مواعيد إستحقاقها وقيمها.

[1] عبد الحليم كراجة وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص78.
[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الحامعية ،الإسكندرية، 2002، ص 402-405.
[3] عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار النشر زهران، عمان-الأردن، 1997، ص 264.

ب– التمويل بالاستئجار: عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة،وأن تحصل على التمويل في ان واحد،وهناك تشابه بين الاستئجار و الإقتراض من نواحي عديدة، ولكن ناحية المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية،فإذا لم تستطيع سداد إلتزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حقا قانونيا أقوى من حق الدائن لإسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني له.

2– تمويل قصير الأجل: يستخدم هذا النوع من التمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة و الربحية وينقسم التمويل القصير الأجل إلى عدة أقسام:

أ– الإئتمان التجاري(الدفع على الحساب): تحصل عليه المؤسسة من الموردين و يتمثل في المشتريات الآجلة لحسابات الدفع و التي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل.

ب– الائتمان المصرفي: عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود، ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين و يأتي هذا النوع من الإئتمان في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري،كما يعتبر مصدر مقبول لتمويل الأصول الدائمة في المؤسسة التي تعاني صعوبات في تمويل الأصول من مصادر طويلة الأجل إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

لإنشاء أي مشروع وضمان إستمراره يتعين البحث عن مصادر تمويلية تكون كافية وفي الوقت المناسب و بأقل التكاليف ونجد مصدرين للتمويل هما:[1]

1 التمويل الداخلي: مجموع الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية ودون اللجوء إلى الخارج أي مصادر ناتجة عن دورة الإستغلال للمؤسسة و تتمثل أساسا في التمويل الذاتي ولا تتم هذه العملية إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة يضاف إليها أقساط الإهتلاكات والمؤونات الذّين يعتبران موردين داخليين من مزايا التمويل الداخلي:

– تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.

– إستخدام الأرباح المحققة في التمويل يمنحها النسبية وحرية الحركة.

[1] محمد صالح الحناوي، **مرجع سابق**، ص306-307.

- مخصصات الإهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي، وهي أموال معفية من الضرائب.
- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدر كبير على زيادة أو الرفع مقدار الإستثمارات.
- الإستقلالبة تجاه البنوك والمؤسسات المالية.
- السرعة في إتخاذ القرارات.
- تحقق الإستثمارات بأقل تكلفة ممكنة وتفادي المخاطر المالية على الضائقة المالية.
- لا يصحب زيادة في أسهم الشركة وبالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.
- يعطي للمؤسسة حرية أكبر في إختيار الإستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات.

2 التمويل الخارجي: يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية حيث في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية يتم اللجوء إلى مصادر خارجية وذلك بزيادة رأس مال أو اللجوء إلى الإقتراض.

جدول (1-1): أوجه الإختلاف بين أموال الملكية وأموال الإقتراض

أوجه المقارنة	أموال الملكية	أموال الإقتراض
الأولوية في الدخل	تكون بعد حصول أموال الإقتراض علة نسبة دخلهم ثم تليها أموال الملكية	الأولوية في الحصول على الدخل
مقدار الدخل	تكون متغيرة	تكون الفوائد المتحصل عليها محددة وثابتة
نوع الدخل	يطلق عليها الأرباح	يطلق عليها الفائدة
التأكد من الدخل	الربح الذي يحصلون عليه غير مؤكد	نسبة الفائدة تكون متأكد منها
الإستحقاق	لا توجد مواعيد إستحقاق	لها مواعيد إستحقاق
السيطرة	أصحاب أموال الملكية لهم حق التصويت	أصحاب القروض ليس لهم هذا الحق

المصدر:شويخي هناء، **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة،2013.

الشكل الموالي يوضح أنواع التمويل السابقة الذكر.

الشكل (1-3): أنواع التمويل

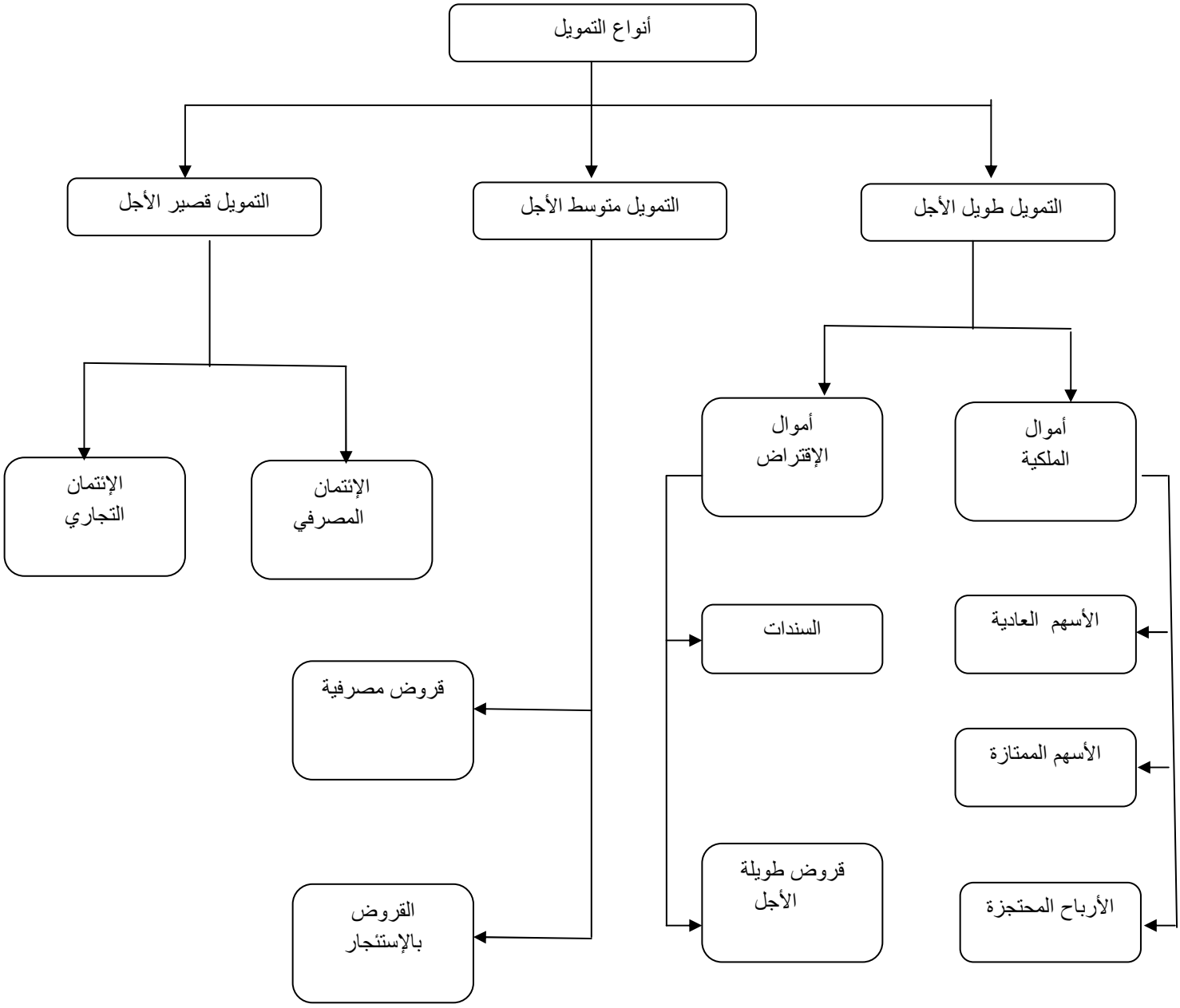

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على المعلومات المطلب الثاني،الفرع الأول.

المطلب الثالث: تمويل المشاريع الإستثمارية

إن أول ما يبدأ به المستثمر هو التعرف على المشروع الإستثماري، وكل ما يتعلق به ليكون قراره التمويلي موافق لإحتياجات الإستثمار المالية وتحقيق العائد المرغوب فيه.

أولا: تعريف المشروع الإستثماري

يعرف المشروع الإستثماري بأنه'تخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر لتستخدم لخلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا'.[1]

ويعرف على أنه 'مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق إنجاز محدد لمرة واحدة وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة، ويتم عادة إنجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا'.[2]

ثانيا: أنواع المشاريع الإستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الإستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير:[3]

حسب معيار الهدف: يأخذ ثلاثة أشكال:

1- المشاريع الإحلالية: هي المشاريع التي تقام بدلا من مشاريع أخرى، مثلا مشروع بناء سكنات يؤدي إلى رفض مشروع بناء مصنع له أثار سلبية على هذه المنطقة السكنية.

2- المشاريع التوسعية: هي المشاريع التي تقام بغرض التوسع في مشروعات قائمة.

3- المشاريع الإستراتجية: هي المشاريع ذات أهمية كبيرة للمجتمع ككل على المدى الطويل، وتتمثل في المشاريع ذات أهمية إستراتجية للدولة مثل: الكهرباء أو المياه.

[1] محمد أحمد السريتي، **تخطيط المشروعات الإستثمارية ودراسات الجدوى**، مؤسسة رؤيا، الإسكندرية، 2009، ص23-24.
[2] محمد توفيق قاضي، **إدارة جدولة المشاريع**، الدارالجامعية للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000، ص16.
[3] محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص27-29.

حسب معيار قابلية القياس: وهي:

1- المشاريع القابلة للقياس: وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وهذه المنتجات قد تكون سلعا أو حدمات ولها أسواق تحدد أسعارها مثلا المشاريع الفلاحية،الصناعية والسياحية، البناء...إلخ.

2- المشاريع الغير قابلة للقياس: تتمثل في المشاريع التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع إفتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع ومن أمثلتها المشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة والبيئة والصرف الصحي.

حسب معيار العلاقة التبادلية: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- المشاريع المستقلة: هي تلك المشاريع التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الأخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدها لا تمنع إقامة إقامة مشروع أخر أي أنها مشروعات ليست بديلة أو مكملة، ولا يوجد إرتباط بينها من الناحية الفنية.

2- المشاريع المانعة: هي المشاريع البديلة التي تأخذ أكثر من شكل لتوفير السلعة أو الخدمة للمستهلك ويحق للمستثمر إختيار أي منها للإستثمار فيها بمعنى أن هذه المشروعات تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع إختيار أحدها إختيار الأخر.

3- المشاريع المتكاملة: هي المشاريع التي يلزم إقامة أحدها لإقامة الأخر مثل: مصنع إنتاج السيارات ومصنع إنتاج عجلات السيارات فإقامة الثاني لازمة لإقامة الأول حتى يكون له منفعة.

جسب معيار البعد الإجتماعي: وفقا لهذا المعيار تقسم المشاريع الإستثمارية إلى:

1- مشاريع الإنتاج المباشر: هي المشاريع التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الإجتماعي فيها ظاهرا مثل: المشاريع التي تنتج الملابس والأحذية.

2- مشاريع البنية الأساسية: مثل الطرق والمطارات والموانئ فهي تقدم خدمات لها بعد إجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة، ويتولى القطاع الخاص القيام بها وفقا لنظام (BOT).

ثالثا: خصائص المشاريع الإستثمارية

لأي مشروع إستثماري لابد أن تكون له خصائص حتى نتمكن من الحكم عليه أي معرفة إذا كان ناجح أو فاشل، منتج أو غير منتج، وعليه يتميز المشروع بمايلي:[1]

1- **الإستثمار المبدئي(رأس المال المستثمر):** يمثل قيمة مايتم إنفاقه ي سبيل تنفيذ المشروع وتجهيزه للتشغيل، وهو ينقسم إلى الإستثمارات الثابتة غير الملموسة وتشمل النفقة على مايلي:

- ثمن الشراء خارج الرسم أو تكلفة الصنع.
- المصاريف الثانوية بمختلف أنواعها كمصاريف النقل والتركيب.
- الحقوق الجمركية إذا كانت السلع الرأسمالية مستوردة.

ويمكن تصنيف هذ التكاليف حسب الزمان و المكان الذي حدثت فيه إلى:

أ- التكاليف الأولية: هي كل التكاليف أو النفقات الأولية اللازمة لإنجاز المشروع الإستثماري والتي تنفق في بداية حياته الإنتاجية إلى أن يصبح هذا المشروع يحقق تدفقات نقدية.

ب- تكاليف التشغيل: هي التكاليف التي تنفق على المشروع طيلة فترة حياته الإنتاحية من بداية إستغلاله إلى أن يصبح غير صالح للإستعمال مثل: تكاليف الصيانة، أجور المستخدمين...إلخ.

2- **التدفقات النقدية:** هي عبارة عن المبالغ المالية المقدرة والمنتظرة تحقيقها في المستقبل طيلة فترة حياته الإنتاجية للإستثمار

وتحسب كمايلي:

[1] زاوي نعيمة، **تقنيات إختيار المشاريع في ظل المخاطرة**، مذكرة تخرج ماستر علوم مالية، جامعة المدية، 2006، ص58.

الهامش الإجمالي= المبيعات – النفقات.

الربح الإجمالي= الهامش قبل الإهتلاك – الإهتلاكات.

الربح الصافي= الربح الإجمالي – الضريبة.

التدفق النقدي= الربح الصافي + الإهتلاكات.

3– مدة حياة المشروع الإستثماري: هي المدة التي من خلالها ننتظر التدفقات النقدية للمشروع، ويتم تعيين وتقدير هذه المدة حسب طبعية ونوعية النشاط.

4– القيمة المتبقية للإستثمار: عند نهاية المدة الحقيقة للإستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، حيث تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للإستثمار.

رابعا: مراحل تمويل المشاريع الإستثمارية

قبل القيام بأي عملية تمويل للمشاريع تقوم الهيئة الممولة بمراحل تتبعها لضمان مدى مردودية الأموال وإسترجعها وتبدأ مراحل التمويل ب:[1]

1– الدراسة المبدئية: وهي دراسة للتعرف على المشروع المقترح و السلع و الخدمات التي يقدمها وخصائصه ومؤهلات القائمين على المشروع والأخطار المختلفة المحيطة به وكذلك الربحية المتوقعة منه بالإضافة إلى تحليل المحيط الإقتصادي العام " أفاق السوق، الدخل والنمو الإقتصادي، معطيات ديموغرافية " يمكن تسمية هذه المرحلة بالتحليل الإستراتيجي للمؤسسة.

2– دراسة جدوى المشروع: الهدف من دراسة الجدوى لأي مشروع إنتاجي هو معرفة القطاع السوقي 'segment' الذي يعمل على إتباعه وهي جمع و تسجيل كل العمليات إنطلاقا من الموارد الأولية إلى المنتجات جاهزة.

عادة يقوم البنك بإعادة دراسة الجدوى للمشروع بجوانبه المختلفة السوق،السلع الدراسة الفنية ،دراسة الجانب المالي وهذا كله تمهيدا لإتخاذ قرار التمويل.

[1] محمد صالح الحناوي، **مرجع سابق**، ص475-476.

3- إتخاذ قرار التمويل: حسب نتائج دراسة جدوى المشروع يتم إتخاذ القرار المتعلق بشكل و حجم وكيفية التمويل للمشروع.

4- صرف التمويل: في هذه المرحلة يقوم البنك بتوقيع عقد الشراكة في حالة المساهمة أو التوقيع عقد القرض في حالة الإقراض.

5- متابعة المشروع: تقوم الهيئة الممولة للمشروع بمتابعة تنفيذ المشروع وهذا عن طريق ممثل في مجلس إدارة المشروع .

المبحث الثاني: أساسيات حول الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية ذات القيمة المضافة العالية ويعد أحد ركائز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالنسبة للعديد من الدول ،فالفلاحة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة كما أنها تساهم في توفير المواد الأولية و المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات فضلا عن كونها تشكل مورد مالي مهم سواء للفلاحين أو الدولة.

المطلب الأول: تعريف الفلاحة(agriculture)

لغة كلمة فلاح تعني النجاح و التوفيق و الخير.

إن كلمة زراعة مشتقة من كلمة agre أي الحقل أو التربة وكلمة culture وتعني العناية و الرعاية، أي الإستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات، وتتميز هذه العمليات التي تساهم في إعداد البيئة المناسبة بتنوعها فهي تشمل الرّي والصرف للتحكم في رطوبة التربة والإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدريجها لتحسين سطحها ومنعها من الإنجراف.[1]

إن السياسات والبرامج الفلاحية الحديثة ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الإقتصادية والبيئية والإجتماعية والثقافية أوسع من البرامج التقليدية ولقد إتضحت أهمية هذه الفكرة في بداية الثمانينات ويجب أن يتميز النظام الفلاحي بالحفاظ على إنتاجه عبر الزمن أي هي الفلاحة التي:[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الإقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،الأردن، 1983، ص87.
[2] رفعة لقوشة، **التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)**، المكتبة الأكادمية مصر، سنة1998، ص60.

- تضمن صيانة الموارد الطبيعية وإستعمالها بأكبر فعالية ممكنة.

- تكون سليمة بيئيا، بمعنى تحافظ على البيئة الطبيعية ولا تسبب لها أي أضرار.

- تكون مجدية إقتصاديا، تضمن مداخيل متناسبة مع الإستثمارات الفلاحية.

المطلب الثاني:أهمية الفلاحة وأهم المنتوجات الفلاحية

تنتشر الفلاحة في جميع مناطق العالم لما لها من أهمية بالغة، حيث أنّ كل منطقة تزرع أنواعاً معيّنة من المحاصيل التي تتلائم ومناخها.

الفرع الأول: أهمية الفلاحة

الفلاحة هي النشاط الرئيسي للإنسان من أجل حصوله على قوت عيشه، كما أنها تُقدّم الزراعة الكثير من الأهمية وتنقسم إلى أهمية مباشرة وغير مباشرة:[1]

1- الأهمية الإقتصادية المباشرة

أ- أهمية الفلاحة في زيادة الدخل الوطني: القطاع الفلاحي كأي قطاع أخر له دوره الفعال في تكوين الدخل الوطني، ويختلف هذا الدور بحسب حجمه مرورديته على الإقتصاد الوطني، إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين، والأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، إنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والغذائية وتحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى، يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة.

ب- أهمية الفلاحة في التشغيل: يستوعب القطاع الفلاحي أعداد كبيرة من العمالة لأن معظم خدماتها لا يمكن أن تؤدي إلا من خلال العنصر البشري، ويختلف أثر الفلاحة العمالة وفقا للتطور في العتاد الفلاحي وأنوع المنتوجات الفلاحية وتكمن هذه التاثيرات في:

[1] http://hasan-tr.alafdal.net/t40-topic حسن طروانة، **الزراعة وأهميتها**، يوم 03مارس 2016.

– إن تأثير الفلاحة على العمالة يتحدد من أنماط النشاط الفلاحي، فبعض الأنشطة تحتاج إلى عمالة مكثفة ودورية كزراعة الخضر وتربية الدواجن.

– إن تأثير الفلاحة على العمالة تحدد المهارات المتاحة محليا، فالنشاطات الفلاحية تتطلب في الكثير من الأحيان عدد كبير من العمال ذوي المهارات القليلة وبالمقابل فإنها تخلق عدد أخر من الوظائف الإدارية والمتخصصة.

– إن معظم العمالة في القطاع الفلاحي تتسم بالموسمية، حيث يتطلب ذلك تشغيل عمالة إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب.

– تعكس موسمية العمل في الفلاحة عدة أثار إقتصادية وإجتماعية، منها موضوع طاقة العطل في الفترات غير الموسمية، وكذلك إجتذاب عمال يعملون في وظائف أخرى طوال الوقت يكون ذلك على حساب الأنشطة الغير فلاحية.

– إن زيادة إنتاج المنتوجات الفلاحية يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة العمالة في المجتمع لكن ليس من الضروري أن يتساوى معامل مضاعف الدخل مع مضاعف معامل العمالة وقد لا يكونان متطابقان تماما.

جـ– أهمية الفلاحة في ميزانية الدولة: يمكن للإستغلاليات الفلاحية تمويل الميزانية العامة للدولة بإحدى الطرق التالية:

– الإيرادات المحققة للمنشأت الفلاحية التابعة للقطاع العام إذ أن الحكومة في عديد المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على العديد من المنشأت الفلاحي والتي تعمل لحسابها، وبالتالي فإن الإيرادات التي تحققها سوف تكون إيراد لميزانية الدولة.

– الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع الفلاحي المختلط إذ أن المنشأت الفلاحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معا، لذا فإن للحكومة حصة من الأيرادات المتحققة تذهب لميزنيتها.

– كما أن الإستثمارات الفلاحية تمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها، وهذا النوع من التمويل يتحقق من جميع الأنظمة الإقتصادية.

2- الأهمية الإقتصادية الغير مباشرة

- تشكّل الزراعة مصدراً لإمداد السكان باحتياجاتهم الغذائية.

- تعتبر المحاصيل الزراعية مواد خام هامّة لكثير من الصناعات، ومن هذه المحاصيل: القطن، والفاكهة، والخضروات، وقصب السكر.

- تعتبر عنصرا جاذبا للسياحة.

- تقليل نسبة التلوث في الهواء و تنقيته ، و زيادة نسبة الأكسجين في الجو.

- فعالية عناصر التشجير المختلفة من تخفيف درجات الحرارة و انعكاسات الأشعة بالإضافة إلى جمال الطبيعة.

الفرع الثاني: أهم المنتوجات الفلاحية

يشمل الإنتاج الفلاحي كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.[1]

1- الإنتاج النباتي: تتمثل أهم شعب الإنتاج النباتي في مايلي:

- الزراعات الكبرى: تتمثل في الزراعات الأساسية من زراعة الحبوب و الأعلاف والبقول الجافة....إلخ.

- زراعة الأشجار: وتشمل زراعة الزيتون والتمور والحمضيات وكروم التحويل وكروم المائدة ...إلخ.

- الخضروات: وتتمثل في كل من البطاطا وزراعة الطماطم والفلفل ...إلخ.

2- الإنتاج الحيواني: تتمثل أهم شعب الإنتاج الحيواني في مايلي:

- شعبة اللحوم الحمراء: وتشمل كل من الغنم والبقر و المعز.

- شعبة الدواجن: وتشمل كل من إنتاج الدجاج والديك الرومي و إنتاج البيض.

- شعبة الحليب.

[1] وزارة الفلاحة التونسية، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.agriculture.tn/index.php/2014-10-19-12-07-15/pa يوم 04مارس2016 على الساعة 17سا.

المطلب الثالث: إختيار المشاريع الفلاحية

لغرض الحصول على مشاريع فلاحية ناجحة ولها تأثيرات إيجابية فمن الضروري فحص الجوانب معايير قبول المشروع في إطار عملية تقيم المشروع الفلاحي وهناك معايير ضرورية في عملية إختيار الأنشطة التي سوف يتم تمويلها، وعليه فهنالك ثلاثة مستويات للفحص وهي:[1]

1- المستوى الإجتماعي: يهتم بالخصوص بدراسة الشريحة الإجتماعية التي سوف تستفيد من المشروع وبدقة لتأثير المشروع على تلك الشريحة الإجتماعية بحيث لاتكون هناك تأثيرات سلبية عليها، ويمكن أن يشمل هذا الجانب دراسة تأثير المشروع على المحيط البيئي والذي بدأ يأخد بعدا جد كبير في الأونة الأخيرة نظرا للتقلبات البيئية التي يعرفها العالم حاليا.

2- المستوى الإقتصادي: يدرس المستوى الإقتصادي النقاط التالية:

- إمكانية تحقيق المشروع فعليا على أرض الواقع وذلك من خلال الأخذ بعين الإعتبار إمكانيات التمويل والتنفيذ وتتبع الأنشطة المرتقبة.

- يجب على المشروع أن يأتي بحل موضوعي لحاجة واضحة ومحددة للمنطقة التي ينفذ فيها المشروع.

- يجب على المشروع أن يضمن مردودية مالية مقبولة للمستفيدين.

- يلزم أن يتماشى موضوع ومضمون المشروع مع واقع التنمية المحلية، وقدر الإستطاعة يلبي حاجيات ورغبات المستفدين وكذلك الأهداف العامة للتنمية.

- يجب على المشروع أن يأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات الموجودة محليا (الموارد الطبعية، البشرية، المالية...إلخ).

2- المستوى التنظيمي: وجود هياكل لتنفيذ والتأطير بحيث يجب أن تتوفر لهذه الهياكل عدد كاف من العمال المؤهلين.

- وجود هياكل لعرض عوامل الإنتاج الضرورية للمشروع.

[1] حسن نبيل، **دليل المرشد المتعلق بإعداد المشروع المدر للدخل**، مديرية التعليم والبحث والتنمية-وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المغرب، 2006.

- البحث عن أسواق من أجل ترويج سلع ومنتجات المشروع.

- التأكد من أن أرباح المشروع تذهب مباشرة للمستفدين منه.

المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي دور مهم في النهوض بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف التجارب الخاصة بهذا التمويل سواء الماضية منها لكثير من الدول المتقدمة أو التجارب الحالية لأنه يّمكن الفلاحين على إستغلال أراضيهم أحسن إستغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة وكذا مختلف الأسمدة و الآلات.

المطلب الأول: تعريف التمويل الفلاحي

هو توفير الأموال اللازمة لإنجاز و تطوير المشاريع الفلاحية و الهدف منه تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي الجاري و الأبنية و التجمعات و يؤدي إلي زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالقطاع الفلاحي، كما يؤدي في حالة حسن إستخدامه إلي رفع مستوى معيشة الفلاحين و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني و التقليل من درجة التبعية الغذائية و التخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: أنواع ومصادر التمويل الفلاحي

تختلف أنواع التمويل التي يحصل عليها الفلاح كما تختلف مصادر التمويل الفلاحي وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: أنواع التمويل الفلاحي

يمكن النظر إلى التمويل الفلاحي من عدة زوايا:[2]

[1] بن سمينة دلال، **ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات و المؤسسات**، جامعة بسكرة، 2006.
[2] بودلال علي, **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجيستر، جامعة تلمسان، 1999-2000 ص31-33.

1- من حيث المدة

أ- تمويل فصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات الفلاحية الأخرى والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب- تمويل متوسط الأجل: بالنسبة للمشروعات الفلاحية يدّخل العمليات التي تتطلب استعمال أموال لفترة مابين سنة و05سنوات قبل إرجاعها كشراء المعدات و المواشي .

جـ- تمويل طويل الأجل: ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات الصبغة المستمرة و التي تزيد فترة إحياجاتها عن 05سنوات كإنشاء الحضائر وإستصلاح الأراضي وغرس الأشجار.

2- من حيث الغرض

أ- تمويل الإستغلال: توجه أموال الإستغلال إلى مواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها،كنفقات شراء المواد الخام وفي هذا السياق أدرجت وزارة الفلاحة الجزائرية ثلاث بنود تتعلق بـ:

- تكاليف الإستغلال.
- تكاليف اليد العاملة.
- تكاليف التموينات: تتمثل في مشتريات البذور ،الأسمدة والمبيدات و المواد الصحية.
- التكاليف الأخرى: تشمل جميع الخدمات الخارجية ،المصاريف المالية،الإهتلاكات.

ب- تمويل الإستثمار: تلك الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات و التجهيزات وإستصلاح الأراضي وشراء المواشي وما إليها من العمليات التي يترتب القيام بها لزيادة تكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع الفلاحي.

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي:

1- التمويل الذاتي: إن هذا النمط من التمويل يستخدم الموارد المالية المتأتية من الأرباح التي حققها الفلاحين من المشروعات الفلاحية.[1]

2 التمويل الخارجي: يكون باللجوء لتمويل المشروع الفلاحي إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية وتشمل:[2]

أ- البنوك الفلاحية: هي قروض غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها موّجه الى طويل الأجل.

إن تقديم قروض قروض فلاحية يجب أن تراعي الخصائص الطاتية لهذا القطاع من حيث:[3]

- الطبيعة الإحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفاقات، كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي الغير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.

- تفتيت الملكية وتعدد الإستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للإستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي.

- مستوى التكنولوجيا الفلاحية وضرورة إمتداد الإئتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريع.

- إرتباط الإئتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

ضمانات القروض الفلاحية

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بإختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله فالضمان المقدم في حالة الإئتمان القصير ومتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للألات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن إستخدام القروض أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في أمن، لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات (أراضي،

[1] بودلال علي, **مرجع سايق**، ص52.

[2] معوش إيمان- بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014-2015، ص68.
[3] بن سمينة دلال، **مرجع سابق.**

بنايات، سكنات ريفية...إلخ)، وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى القرض في حاجو إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه التأمينات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار(الحرائق، المباني، العتاد...).[1]

ب– التمويل التعاوني: يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الضرورية و الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقرضها من مصادر الإقراض المتوفرة.

مصادر التمويل التعاوني:يتمثل في مايلي:

رأس المال الإحتياطي: ويقصد به الرأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب أخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الإقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها، ويتكون من المبالغ التي تحوّل إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لايقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات.

الإحتياطات الأخرى: بالإضافة إلى رأس المال الإحتياطي يوجد بالجمعية إحتياطات أخرى كإحتياطي إستهلاك الماكنات والمعدات والمنشأت وغيرها من الموجودات وإحتياطي التعويض على العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها، وبعض الإحتياطات تحمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.

الوفرات والودائع: وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة.

العوائد على التعامل: تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح من عمليات التوريد و التسويق والتموين المنزلي، والتشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل على حسب تعامله مع الجمعية.

[1] بن سمينة دلال، **نفس المرجع**.

رأس المال الدوار: يتكون من أموال ترّد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية.

الهيئات والمساعدات: الكثير من الجهات تقدّم لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأسمال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأسمال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحوّل إلى رأس مال إحتياطي خاص.

السندات: عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دّين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة، وقد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية ومصادر التمويل للفلاحة خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء.

القروض من المصادر التعاونية: تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية، بإمكان الجمعية التعاوينة أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى وفي هذه الحالة تكون شروط الإقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الإقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية.

القروض والمصادر الخارجية: تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ إستحقاقها وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد يكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.

الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (IFAD)[1]

تعريفه: أنشئ عام 1977م كأحد مخرجات المؤتمر للغذاء في عام1974، يهدف الصندوق إلى محاربة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، يقدم الصندوق التمويل بالدرجة الأولى للمشروعات والبرامج الخاصة بإدخال نظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النظم أو تحسينها.

[1] موقع ينشر معلومات الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8759 شوهد يوم 04مارس2016 على الساعة 21سا.

أشكال التمويل وشروطه:

- لا يقدم التمويل إلا لدول نامية عضو في الصندوق أو للمنظمات المشتركة بين حكومات الأعضاء.

- يشترط تقديم ضمانات حكومية أو ضمانات أخرى مناسبة.

- يتخذ المجلس التنفيذي القرارات اللازمة بشأن إختيار المشروعات والبرامج والموافقة عليها على أساس السياسات العامة والمعايير والأنظمة التي يقرها مجلس المحافظين.

- إختيار مؤسسات دولية أو وكالات أخرى ذات كفاءة لتقييم المشروعات والبرامج قبل التمويل.

- يعهد الصندوق بإدارة القرض، من حيث الإنفاق والإشراف على تنفيذ المشروع أو البرنامج الى مؤسسات دولية مختصة، ويجوز أن تكون ذات صبغة عالمية أو إقليمية ويتم إختيارها بموافقة الجهة المتلقية.

المطلب الثالث:أهمية التمويل ومخاطر التمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي أهمية كبيرة في ترقية الإستثمار الفلاحي إلا أن مخاطره تحتم دراسة دقيقة قبل القيام بأي إستثمار.

الفرع الأول: الأهمية الإقتصادية للتمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي اهمية بالغة تتمثل في مايلي:[1]

1- يخلق ويحافظ على كمية المخرجات (الإنتاج).

2- زيادة الكفاءة: يمكن للتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

3- التكييف مع الظروف الإقتصادية المتغيرة: قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيّرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فيمكن أن يكون الإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.

[1] بودلال علي, **مرجع سابق**، ص58.

4- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة و الخارجة لاتحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فالحاجة إلى التمويل ضروري لتسوية هذه التقلبات ولنجاح العمل بصورة جيدة.

5- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم فيها كليا.

الفرع الثاني: مخاطر التمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي مخاطر عديدة نذكر منها:[1]

1- طول الدورة الفلاحية الإنتاجية، تستلزم بقاء الأموال عند الفلاح مدة طويلة، وطول هذه الفترة.

2- يتعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر عديدة لايستطيع الفلاح التحكم فيها كالجفاف، الفياضانات، سقوط الصقيع، هبوب الرياح كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول، مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات الفلاح وبالتالي نقص نسبة تمويله الذاتي.

3- لا يستطيع الفلاح التحكم في كمية الإنتاج التي تبقى مرهونة بما تدّره الأرض من جهة والظروف الطبعية من الملائمة ولا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج وبالتالي لا يستطيع السيطرة على الأسعار.

4- من الصعب على مؤسسات التمويل الفلاحي فرض رقابة على الفلاح في كيفية إستخدام هذه القروض في الأغراض الإنتاجية أو الغير إنتاجية.

[1] خلف بن سليمان – بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الزراعي في الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999، ص15.

المطلب الرابع: الشروط الواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي:

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة عليها أن تراعي الأسس التالية:[1]

1- تعتبر الأموال وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه وحتى تحقق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفتها أقل ما يمكن إذ تهدف إلى تشجيع الفلاح والنهوض بإنتاجه الفلاحي.

2- على المؤسسات الممولة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط التمويل حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الإستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب دون أي عرقلة.

3- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن (غرف التخزين).

4- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المتخصصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية ومن ثم يمكن للمؤسسة الممولة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها، حتى وإن وجدت تكون خفيفة.

5- يجب تحديد قيمة التمويل على أساس قواعد منظمة يراعي فيها إحتياجات مختلف مناطق الإنتاج وهذا التنظيم يحتاج إلى مؤسسات حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاية.

6- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الإنتاج الفلاحي، لأن جزء منها يصرف لأغراض إستهلاكية لاعلاقة لها بالإنتاج ومع ذلك مؤسسة التمويل لا تتدخل أمام هذه الظاهرة.

7- لكي يكون للتمويل فعالية، يجب أن يهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤّدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة دخل الفلاح وزيادة الإنتاج، ومع ذلك لا فائدة من التمويل الفلاحي إذ لم يكن هناك إرشاد فلاحي كإستخدام الأموال في شراء الآلات والأسمدة لأن مثل هذه الوسائل تعمل على زيادة الإنتاج.

[1] بودلال علي, **مرجع سابق**، ص64.

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية التمويل وإلى أهم أنواع التمويل، وتم دراستها من خلال المصدر والغرض الذي تستخدم لأجله والمدة. ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية.

أو من ناحية أنواع التمويل فإنه من الأفضل أن يكون ذاتيا، وهذا غالبا ما يكون مستحيلا لأن أي مؤسسة أو أي قطاع لا يعتمد على تمويل نفسه كليا، وإنما يبحث عن مصادر أخرى للتمويل لكن يجب مراعاة الطريقة والكيفية المثلى في ذلك، حيث يتم التوصل إلى عوائد كثيرة بأقل مخاطر سواء كانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

أما بالنسبة للفلاحة فلقد تطرقنا إلى معرفة الفلاحة و العمليات التي تساعد في إعداد البيئة المناسبة لها وكذا معرفة الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لها بإعتبارها قطاع مهم في تشغيل اليد العاملة، ومحور أساسي لتنشيط الإقتصاد.

وبالنسبة للتمويل الفلاحي فلابد أن يكون هناك تمويل للقطاع الفلاحي من أجل ترقية هذا القطاع وإستغلال كامل إمكانياته المتاحة من أراضي ويد عاملة...إلخ، وكذا معرفة المخاطر التي تواجهه والشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة.

تمهيد:

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية، وتحوز الجزائر على إمكانيات ضخمة من مساحات واسعة وموارد مائية و بشرية ومالية مما يمكنها من ترقية هذا القطاع لتحقيق التوازن الإقتصادي و الأمن الغذائي عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي تواجههم.

يشغل القطاع الفلاحي أكثر من ربع اليد العاملة فمنذ الإستقلال والقطاع الفلاحي يشهد تغيّرات وإصلاحات من أجل زيادة الإنتاج وتغطية الطلبات المتزايدة من المنتوجات الفلاحية بتزايد الكبير لعدد السكان، حيث عرفت الجزائر إهتماما كبيرا لهذا القطاع وقامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الإقتصادية الراهنة.

يعتبر التمويل الفلاحي أساس رئيسي لتطوير الفلاحة وقد عملت الدولة على وضع قواعد أساسية بما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز البرامج الفلاحية، وأن حاجيات التمويل على الصعيد الفلاحي أدّت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982م كمؤسسة تتخصص في تمويل هذا القطاع، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الثاني: التمويل ضمن السياسات الفلاحية في الجزائر.

المبحث الثالث: أليات التمويل الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري

يشغل القطاع الفلاحي مكانه هامة في الإقتصاد الجزائري إلا أن مردوديته لم ترقى إلى حسب الإمكانات التي تحوز عليها الجزائر.

المطلب الأول: واقع الفلاحة في الإقتصاد الوطني

يتميز العمل الفلاحي في الجزائر بعدة سمات وخصائص لاتوجد بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى منها:[1]

1- ترتبط ممارسة الزراعة إرتباطا وثيقا بحياة سكان الرّيف إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الفلاحية وأي إبتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير نفس الإبتكار في قطاع أخر.

2- هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الفلاحة حيث أن التجارب في مجال الفلاحة تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما عليه من القطاعات الأخرى.

3- على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية فإن هناك في الزراعة إيقاع طبيعي للأحداث حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيّرات جوّية وظروف مناخية (كالجفاف، الفيضانات ...إخ)، بشكل كبير على حجم ونوعية الإنتاج بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها.

4- يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيّرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى نقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيّرة في حالة ما أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغيّر سعرها.

5- تناقص نسبة العاملين في الزراعة وذلك بسبب هجرة العمل الفلاحي لكونه غير مربح ويكلف جهد أكبر.

[1] بودلال علي، **مرجع سابق**، ص14.

المطلب الثاني: إمكانات الفلاحة الجزائرية:

إن تنوع المناخ والأراضي وتعدد الموارد المائية في الجزائر تعتبر إمكانات أساسية للقيام بالنشاط الفلاحي فضلا عن توفر المورد البشري الذي يعتمد أساسا في معيشته على الفلاحة و تتمثل إمكانات الفلاحة في الجزائر في:

1- طبيعة الأراضي الفلاحية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية يقدر بـ 42مليون هكتار في حين أن المساحة المستغلة لم تتجاوز 9مليون هكتار بنسبة 22% من المساحة الكلية وعند مقارنة هاذين الرقمين يتبين أنه يمكن وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة وتتوزع كمايلي: [1]

- 7,3 مليون هكتار أراضي صالحة للحرث وتتضمن الأراضي التي تزرع بالتناوب.
- 452.000 هكتار أراضي مخصصة للزراعات الدائمة وتتمثل خاصة في الأشجار المثمرة.
- 47.000 هكتار تغطي مساحة زراعة الكروم.
- 36.000 هكتار تتمثل في المروج والمراعي الطبيعية.

2- الري الفلاحي: إن الجهود التي بذلتها الدولة في إطار بناء السدود وحفر الآبار أمر فرضته الظروف المناخية التي تتميز به بلادنا، فمعدل التساقط والذي يعد ضعيفا نسبيا (200ملم/سنويا) لا يكفي لسد إحتياجات القطاع الفلاحي من المياه، كما أن عملية بناء السدود وحفر الآبار لم تلب إحتياجات الفلاحة، حيث أن نسبة المياه مقدرة بـ 11,05 مليار م3 لا تكفي إلا لرّي12%[2] من المساحة الكلية المزروعة، وهذا ما يوضح الاعتماد الكلي للفلاحة الوطنية على مياه الأمطار، وذلك ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع خلال مواسم الجفاف ويعرضه إلى خسارة فادحة لا يمكنه تغطيتها، وهذا ما جعل اللجوء إلى القروض البنكية عملية دورية كل موسم.

3- وضعية المكننة في القطاع الفلاحي: عرفت تحسن ملحوظ في مستوى المكننة في القطاع الفلاحي حيث قدر معدّل المكننة في هذا القطاع بـ:

- جرار واحد لكل 45 هكتار محروث.

[1] منشور وزاري رقم558، **يخص حماية الأراضي الفلاحية**، الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، سبتمبر2014.
[2] نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، مجلة دفاترالسياسة والقانون، العدد السابع، جوان2012.

- آلة حاصد واحدة لكل 306 هكتار.

تتشكل حضيرة العتاد الفلاحي سنة 2011[1] من 103.558 جرار، 8.488 حاصدة و17.164 آلة بذر، إلا أن حضيرة العتاد الفلاحي غير كافية مقارنة مع عدد المستثمرات التي بلغ عددها أكثر من 1مليون مستثمرة خاصة وعامة، إضافة إلى المساحة الإجمالية المزروعة مما يظهر ضعف المكننة في القطاع.

4- الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري محرّك أساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة وتعتمد الجزائر على العتصر البشري في معظم العمليات الفلاحية لأن معظم العمليات الزراعية مازلت تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة وتخلف القطاع الصناعي، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع فقد قدر حجم قوة العمل الزراعية سنة 1969م بمليون ونصف بشكل دائم و مؤقت ثم إنخفضت سنة 1983م إلى مليون عامل وفي سنة 1987م سنة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية بلغ عدد العاملين الدائمين في القطاع الخاص حوالي 720 ألف والقطاع العام 224ألف عامل وبلغ عدد العاملين سنة 2000[2] أكثر من 1,1مليون عامل، لترتفع سنة 2012إلى 1,6مليون عامل.

5- الموارد الرأسمالية: إن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد الإحتياجات المالية كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال.

المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصاد الجزائري

على الرغم من الأهمية الإقتصادية والإجتماعية وبالرغم من التطور الذي عرفه في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية أقل من الإمكانات التي تتوفر عليها بلادنا:[3]

1- مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر الفلاحة قطاع حيوي فهي تشكل المصدر الرئيسي لإعالة السكان لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قليلة حيث كانت نسبة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي7،7%سنة2005م لترتفع 9,9% سنة 2009، إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة بالنسبة للقطاعات الأخرى كقطاع الطاقة الذي يمثل النسبة الأكبر[4].

2- التجارة الخارجية الجزائرية في المنتوجات الفلاحية: يدفع ضعف الإنتاج الفلاحي إلى الإستيراد لتلبية حاجيات السكان الغذائية فقد بلغت الواردات الفلاحية من الخارج 8,5 مليار دولار ما تمثل نسبة20 %

[1] زهير عماري، **تحليل إقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة بسكرة،2013-2014،ص133.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**،2014، ص359.

[3] أحمد لعمي- عزاوي عمر، **إنعكاسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثره على السياسة الزراعية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، أفريل2013، جامعة ورقلة.

[4] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، 2014، ص355.

من الواردات الكلية في مقابل بلغت الصادرات الجزائرية 300مليون دولار، كما أن عجز الميزان التجاري الفلاحي بلغ حوالي 8مليار دولار.

جدول(2-1): يوضح تطور الصادرات والواردات في الفلاحية

الوحدة: مليون دولار.

الفترة	متوسط الفترة 2003-2000	متوسط الفترة 2007-2004	متوسط الفترة 2011-2008	متوسط الفترة 2015-2012
الصادرات	131	172,5	246,75	305
الواردات	3077,75	5016,5	6630	8564,5
الميزان التجاري	-2946 ,75	-4843,5	-6383,25	-8259,5

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أعداد متفرقة (2000-2015).

يظهر الجدول أن العجز في الميزان التجاري الفلاحي بلغ أكثر من 8مليار دولار وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويؤدي إلى خروج العملة الصعبة وهذا ما يظهر العجز الكبير في قطاع الفلاحة.

3- الأمن الغذائي: هو القدرة على توفير الغذاء للمواطنين كما ونوعا، في المدى القريب والبعيد وبالأسعار التي تتناسب مع مدخولاتهم، أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.[1]

ونظرا لأهمية الفلاحة في تحقيق الإكتفاء الذاتي إلا أن نسبته تتراوح مابين 53-62% من سنة 2007- 2015[2]، هذه المؤشرات توضح مدى المشكلة في تأمين الغذاء للسكان وما يتطلبه ذلك من تخصيص مبالغ بالعملات الأجنبية لإستيراد الغذاء اللازم للسكان وما يتبع ذلك من أعباء إقتصادية وسياسية ومالية.

المبحث الثاني:التمويل ضمن السياسات الفلاحية في الجزائر

السياسة الفلاحية هي جزء من السياسة الإقتصادية وهي عبارة عن خطة محدّدة تسعى إلى تحقيق أهدف فلاحية معينة (تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية، تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين) في فترة

[1] أحمد رمضان نعمة الله، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص192.
[2] ترقو محمد، **النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر أفاق2020**، ملتقى دولي، جامعة شلف، 2014.

زمنية معينة، يتم رسمها وتطبيقها في القطاع الفلاحي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى.[1]

المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

إتبعت الجزائر هاتين السياستين منذ الإستقلال إلى غاية بداية الثمانينات.

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي

بمجرد إعلان الإستقلال بدأ المعمرون يغادرون البلاد تاركين مزارعهم ومستثمراتهم الفلاحية وقام الجزائريين بالإشتغال في تلك المزارع ومنها تولّد نظام التسيير الذاتي والذي تبنته الدولة الجزائرية سنة 1963 كأول تدخل لها بهدف تنظيم الأراضي الفلاحية.[2]

تواجد حوالي 22000 وحدة إستغلالية تابعة لهذا القطاع المسير ذاتيا، وتشمل هذه الوحدات في مجملها مساحة تقدر بحوالي2.4 مليون هكتار يقع معظمها في الشمال حيث تحتوي هذه المزارع على أخصب الأراضي وأجوّدها وهي مجهزة بأحدث الوسائل الفلاحية المختلفة.

1- أهداف التسيير الذاتي: تلخصت فيمايلي:

- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل الغير صالحة.

2- التمويل الفلاحي خلال سياسة التسير الذاتي

لقد عرف تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة عدة تحولات نظرا لتعقد الهياكل وأجهزة التمويل فكان القطاع الفلاحي يمول من قبل الخزينة العامة التي وسطت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية

[1] خلف بن سليمان- بن صالح النمري،**مرجع سابق**، ص15.
[2] موسى رحماني، **تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر1962-1987**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص29.

الإحتياطية(CCSAP)، بعد أن تخلت جميع البنوك المحلية عن منح القروض للجان المسير ذاتيا، وفي مارس1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي(ONRA) كمؤسسة عمومية مستقلة كلف بعملية تنظيم المزارع الشاغرة وضمان تمويل وتسويق إنتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، إستخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية والشركات الفلاحية للإحتياط لإشعار المزارع المعنية بمبلغ القرض وتسيير أقساطه وفق المخطط الزمني للعمليات الزراعية (تسميد، حرث، حصاد...)[1] وبذلك كان يتدخل مباشرة في إدارة المزارع، كما تم إنشاء تعاونيات لتسويق المحاصيل في السوق الداخلية و(تعاونيات للإصلاح الزراعي) لتسويقها في الأسواق الخارجية.

الشكل(2-1):يوضح المستويات التي كان يمر بها طلب التمويل.

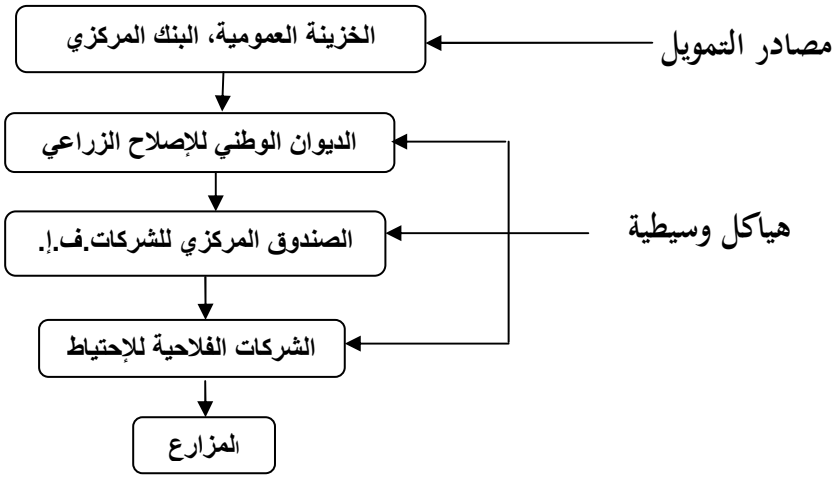

المصدر: رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص42.

الإستفادة من القروض فكانت موجهة أساسا لتلبية إحتياجات قطاع التسيير الذاتي الذي رأت السلطة السياسية آنذاك وجوب حمايته ، في حين لم تنتهج الدولة أي سياسة إغاثة القطاع الخاص.

تسببت سياسة التمويل المتبعة من طرف الخزينة والبنك المركزي عبر الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عرقلة التطور الفلاحي فأسند تمويل الفلاحة للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني (CACAM)في أكتوبر1966.

كان الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني يقدم قروضا وفقا للمدة، فلمدة 20 سنة تكون نسبة الفائدة 5،2% ولمدة 10سنوات 3% أما لخمس سنوات تكون 5،3%.

[1] رابح الزبيري، **التمويل وتطورقطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1988، ص43.

في نفس الوقت أسندت مهمة التمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري BNA بهدف تحقيق مبدأ اللامركزية في منح القروض والتقرب أكثر إلى الفلاحين، ونظرا للأشغال الكثيرة الملقاة على عاتق البنك تم إنشاء وكالات للبنك الوطني في كل دائرة تقوم بالوساطة بين المستفيد والبنك، وكذلك تلقى على عاتقه مسؤولية جمع ودراسة طلبات القروض ومراقبة تسيير المستفدين من هذه القروض لمزارعهم وتقديم لهم الإرشادات الفلاحية من ناحية كيفية إستعمال الالات والمواد الكيميائية الزراعية.

الشكل (2-2):هيكل تمويل القطاع الفلاحي من سنة 1966-1971

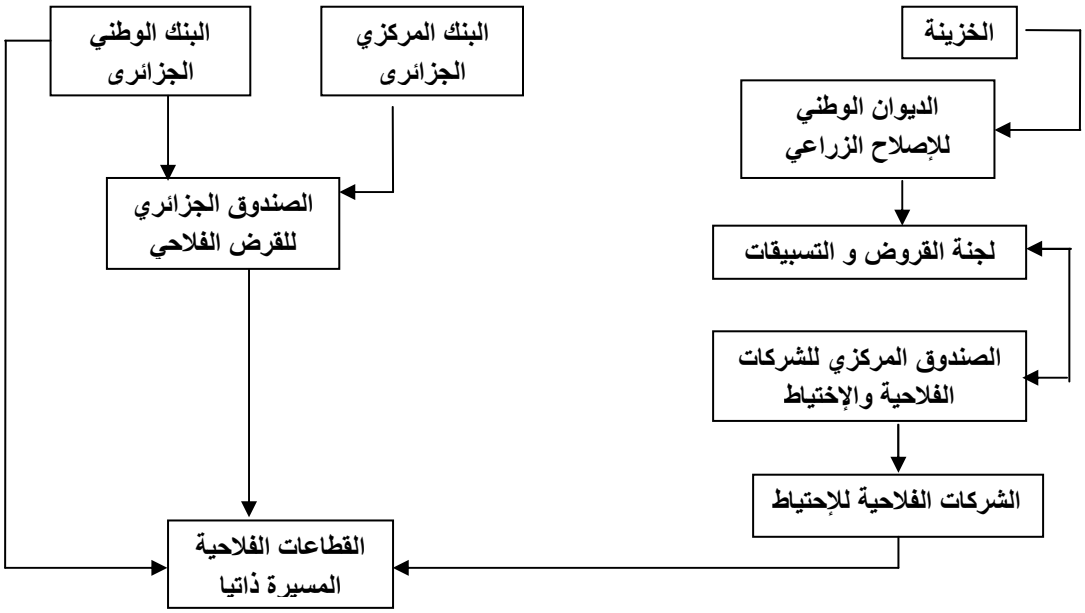

Source: MOURAD GOUMIRI, L'offre de monnaie en algerie, ENAG alger, 1993, p 72.

الملاحظ من الشكل أعلاه عدم إستقرار الجهاز التمويلي الفلاحي، لتعدد الأجهزة المشرفة على منح القروض مما صعب المراقبة، وعقد من إجراءات الحصول على القروض وتأخر وقت الحصول عليها.

3- بعض مشاكل القطاع المسير ذاتيا: وتمثلت هذه المشاكل فيمايلي:[1]

أ- مشكلة التسويق: تسببت هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الفلاحي لهذا القطاع وهذا لتأخر عملية الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة أخرى.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982، ص309-310.

ب– مشكلة التموين: إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي يسهر على القطاع المسيير ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر سلبا على المحاصيل الفلاحية والإنتاج بصفة عامة.

جـ– مشكلة التمويل: التمويل في هذا القطاع عانى عراقيل كبيرة خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص قانون سنة1963، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله فعمل هؤلاء الخدّام الأجانب على عرقلة نجاح سير القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الفلاحية وعقب تأميم البنوك والمصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا إنطلقا من البنك الوطني الجزائري إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

د– مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الفلاحية: نتيجة الإهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة و الهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية، سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة وإرتفاع معدّل النزوح الريفي من سنة إلى أخرى وهذا ما أثر سلبا على إنتاج القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية

جاءت كعملية إصلاحية للقطاع الفلاحي بعد أن كانت الإستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وجاء الأمر الصادر في 08نوفمبر1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ "الأرض لمن يخدمها".

1– أهداف الثورة الزراعية: تلخصلت في مايلي:[1]

– الإستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية (حق الإمتياز).

– من يشغل أرضه بنفسه و ترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة المتروكة.

– كل الأراضي العمومية والفلاحية الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة ،وأراضي التسيير.

[1] مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة-أفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص12-15.

– الأراضي المؤممة توزع على الفلاحيين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ماعدا غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجتها من المساعدات المالية والمادية والتقنية لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج.

2– التمويل في ظل سياسة الثورة الزراعية

لنجاح الثورة الزراعية كان لابد من توفير جملة من الوسائل المادية والتسييرية، إذ يعتبر التمويل أحد هذه الوسائل الهامة، وكانت سياسة التمويل المعلن عنها تهدف لتلبية الإحتياجات الإنتاجية لمزارع وتعاونيات القطاع الإشتراكي، وفق إطار عام تم الإتفاق عليه بين وزارتي الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري.[1]

أ– تمويل الإستغلال الفلاحي في القطاع الإشتراكي

إعتمد تمويل الإستغلال في القطاع الإشتراكي على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وضع مخطط للتمويل عبر خطوتين:[2]

الخطوة الأولى: تقوم الوزارة بتقصي الوضع وفق الإستراتجية والأهداف التي تحددها سنويا، مستعينة بالمعطيات والبيانات التي ترصد من قبل ممثليها عبر الولايات (مديريات الفلاحة).

الخطوة الثانية: بناء على المخططات الزراعية التي ترسل إلى الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة، يقوم البنك رفقة المصالح الفلاحية بتقدير حجم الإحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة، وبذلك يوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التابعة لها.

المرحلة الثانية: في هذه المرحة يتم ضمان التدقيق المالي بمجرد تحديد مخطط التمويل وإقراره يصبح البنك ملزما بضمان الإحتياجات المالية للمزرعة.

المرحلة الثالثة: وأخيرا يتم التسديد التلقائي من جراء بيع منتجات المزرعة من طرف أجهزة التسويق وتحويل المداخيل إلى البنك الوطني، والبنك بدوره يقوم بخصم مبالغ القروض والعملات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة.

[1] مالكي رشيد، **تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الإعتماد الإيجاري**، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، 2008 ص29

[2] رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص63.

رغم هذه المراحل والإجراءات إلا أن تمويل الإستغلال في القطاع الإشتراكي في هذه المرحلة ظل يعاني من مشاكل عديدة منها:

- تقدير الإحتياجات كان يعد من قبل أطراف لم تكن لهم مهم دراية واسعة بواقع المزرعة.

- طول الفترة بين طلب التمويل وتنفيذه.

- بحث البنك عن العمليات المربحة والمضمونة خاصة ما تعلق منها بالقطاع الصناعي.

- عدم وجود مرونة في إستعمال القرض، ففي بعض الأحيان مثلا يتم إعداد قرض لتمويل عملية التموين فيوجه إلى تسديد نفقات اليد العاملة.

- تسيير المزارع بقرارات أفقية بدل ترك المجال للمسيرين الموجودين بها.

أمام هذا الوضع المضطرب أصبح من الضروري إعادة النظر في رسم سياسة التمويل الفلاحي نتج عنه إصدار منشور وزاري رقم 406 الصادر سنة 1978 ويتضمن مجموعة من الإصلاحات تمثلت في مايلي:[1]

- ضمان إستقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع.

- إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك.

- أخذ المعايير التقنية والبرامج الفلاحية بعين الإعتبار على أساس الإستدلال.

- تدخل لجنة دائرة للفصل في الفروقات المتباينة بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك.

وبالرغم من النتائج المعتبرة التي تم تحقيقها من خلال تطبيق هذه الإصلاحات إلا أنها إصطدمت بعوامل أدت لإلغاء أثارها الإيجابية منها:

- التقسيم الإداري الذي دخل حيز التطبيق في نهاية1974 الذي مس العديد من الولايات والدوائر.

- رفض وإعادة تكوين العديد من ملفات طلب التمويل المتعلقة بتعاونيات الثورة الزراعية لعدم خبرتها ومعرفتها بالإجراءات المصرفية.

[1] رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص65.

– وجود فروق بين تقديرات البنك بشأن التمويل والتقديرات المصادق عليها من طرف لجان الدوائر.

ب– تمويل الإستغلال الفلاحي في القطاع الخاص: قبل نصوص 1978 عرف هذا القطاع تهميشا من حيث التمويل، لغياب النصوص الرسمية التي تحدد بوضوح شروط الإستفادة من القروض والإجراءات التنظمية التي تحكم العلاقة بين طرفي العملية(البنك، الفلاح)، وعليه كان البنك الوطني يطبق المقايس التقلدية المتعارف عليها في الإئتمان المصرفي وفق شروط لم تكن في خدمة هذا القطاع وبالخصوص فئة صغار الفلاحين وتتمثل هذه المقاييس في الأتي:[1]

الضمان: يقدم الفلاح قي هذه الحالة ضمانا للبنك، إما برهن عقد ملكية لأرض فلاحية، أو كفالة من طرف فلاح اخر يستوفي الشروط مقابل حصوله على قرض موسمي.

القدرة على السداد: يراعي في ذلك أيضا مدى قدرة المقترض في تسديد ديونه وفوائده عند الإستحقاق وذلك بالتأكد من سلامة مركزه المالي.

الربحية: يراعي البنك في هذه الحالة الفوائد والعوائد التي يستفيد منها من خلال عمليات الإقراض، خاصة وأن معدل الفائدة محدد بنسبة معينة.

هذه المقاييس وعوامل أخرى سياسية جعلت القطاع الخاص لا يستفيد خلال هذه الفترة إلا من قروض محدودة لعدد من الفلاحين يمثلون سوى 5،9% من مجموعهم.
بعد 1978 نظرا للأهمية القطاع الفلاحي الخاص، تأكد أن هناك فشل في محاولة دمج القطاع الخاص للثورة الزراعية، مما أدى إلى البحث عن حلول لهذا القطاع، تجسد ذلك في إصدار نصوص رسمية، أكدت على تسهيل شروط منح القروض حتى يلعب القطاع الخاص دوره في النهوض بالقطاع الفلاحي.[2]

ج– تمويل الإستثمار الفلاحي في القطاع الإشتراكي

إتخذ تمويل الإستثمار الفلاحي في القطاع الإشتراكي أسلوبين من التمويل.

[1] رابح الزبيري **مرجع سابق**، ص 75.
[2] المنشور الوزاري المشترك(وزراة الفلاحة، وزارة المالية، وزارة الداخلية) رقم264، الصادر بتاريخ25-11-1978 والمنشور الوزاري رقم110 الصادر بتاريخ 03-06-1979.

الأسلوب الأول:يطلق عليه التمويل بالمساهمة المؤقتة، ويتم هذا التمويل بإتفاق بين وزراة التخطيط ووزارة الفلاحة، حيث يتم توزيع مبالغ القروض حسب طبيعة الولاية، وحسب مجالات الإستثمار(عتاد، ري،...إلخ)، ليحول فيما بعد إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك، الذي يتخذ مجموعة الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

مرحلة المركزية الشديدة: امتدت إلى غاية 1973، وفيها كان طلب تمويل الإستثمار يمر بمراحل ومستويات إدارية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل(3-2): مراحل طلب تمويل الإستثمارات في القطاع الإشتراكي

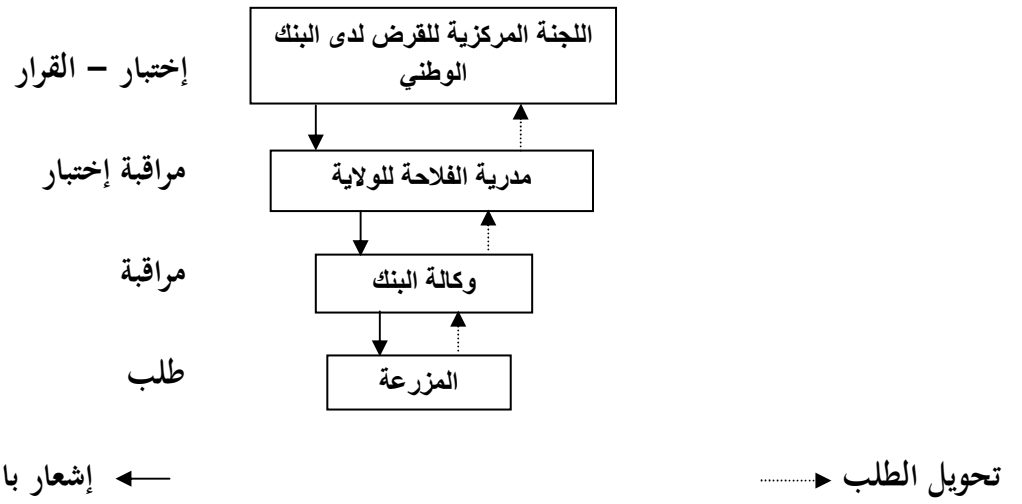

المصدر: مالكي رشيد، **مرجع سابق**، ص38.

طلب التمويل يخضع لأكثر من إختبار، حيث يمر بعدة مستويات إدارية مما يؤدي إلى إطالة مدة الإنتظار، الذي ينجم عنه تأخر حصول المزرعة على القرض وعدم، إستعمال المبلغ كليا خلال الموسم، فتضطر المزرعة إلى القيام بنفس العملية في العام اللاحق لأن القروض التي لا تستخدم في عامها تعاد إلزاميا إلى الخزية العامة.

مرحلة اللامركزية: عرفت هذه المرحلة تعديلات تهدف إلى تحسين الفعالية في توزيع القروض تمثلت في[1]:

[1] غردي محمد، **أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق التنمية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر، 2013، ص32.

– إنشاء لجنة للقرض على مستوى الولاية، أسندت لها مهمة دراسة طلبات المزارع واتخاذ قرارات منح القروض قبل تحويلها إلى اللجنة المركزية لمراقبتها والتأشير عليها.

– وجوب إعداد وصياغة الطلب من طرف مسيري المزارع، بمساعدة ممثلي البنك، مديرية الفلاحة للولاية حتى تكون التقديرات المعدة من قبل لجنة القرض للولاية مطابقة فعلا لإحتياجات المزارع.

الأسلوب الثاني: وهو التمويل بالمساهة النهائية، يستخدم لتمويل العمليات التي تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي (إستصلاح الأراضي، الأشغال الكبرى في الري، البحث العلمي...)، وهي قروض لا تسترجع وميزانية المزارع لا يمكنها تحمل نفقاتها نظرا لضخامة تكاليفها، وبالتالي تتكلف الدولة بتمويلها بالمساهمة النهائية.

د– تمويل الإستثمار الفلاحي في القطاع الخاص: تم منح القروض الإستثمار تقريبا بنفس الشروط والإجراءات التي تم بها منح قروض الإستغلال، مع إضافة شروط أخرى تمثلت في:

– حيازة أرض فلاحية لا تقل مساحتها عن 50هكتار للإستفادة من قروض لشراء الجرارات و إستشارة وموافقة تقني زراعي للإستفادة من قروض لغرس الأشجار المثمرة.

– تقديم كشف بالتكاليف التقديرية مصادق عليها و إلتزام المقترض بتقديم فواتير مشترياته إلى البنك الذي يقوم بتحويل المبلغ إلى الجهات المعنية.

الشكل(4–2): يبين المراحل التي يمر بها طلب تمويل الإستثمار الخاص

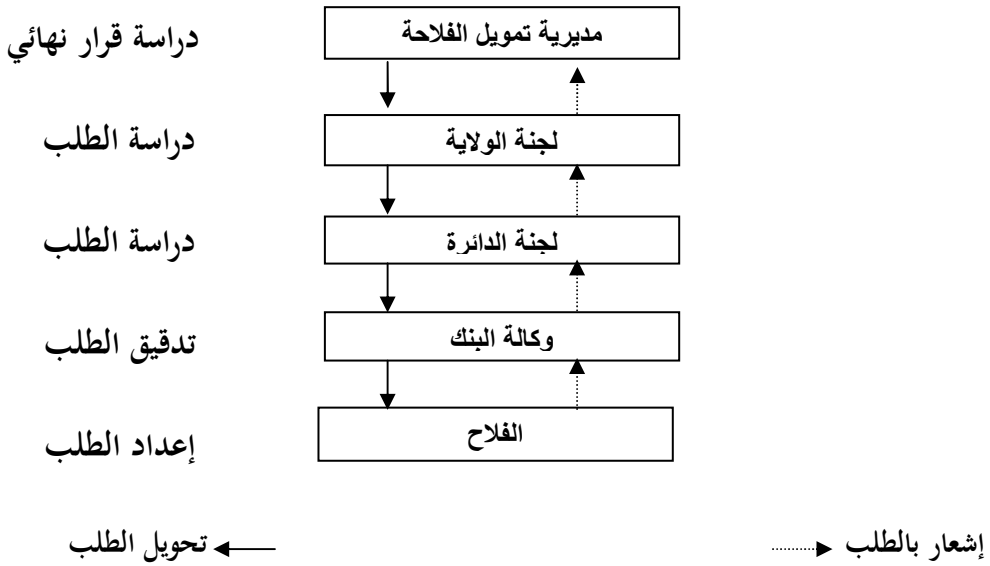

المصدر: رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص 86.

من المخطط نلاحظ أن الإجراءات التي يمر بها طلب تمويل الإستثمار تستغرق وقت طويل، وبالتالي تأخير في إنطلاق وإنجاز المشاريع الإستثمارية، مما يجعل الكثير من الفلاحين لا يقدمون على طلب هذه القروض.

أما بعد إصدار نصوص 1978فقد طرأ تحسين ملموس تمثل واقعيا في:[1]

– قصر مدة دراسة طلب القرض على المستوى المحلي من قبل مندوب الفلاحة للدائرة، ومدير وكالة البنك الذي خولت له صلاحية اتخاذ قرار التمويل.

– تمديد أجل استحقاق القرض في حالة عجز المقترض عن التسديد لأسباب موضوعية.

– إرتفاع حجم القروض الممنوحة للفلاحين.

3– بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية:

– تأثير التسيير البيروقراطي سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.

– عقلنة الإمكانيات الموّجهة و العتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال و التسيب.

– نقص المؤطريين و الفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.

– مشكلة التموين بالمواد الزراعية الضرورية مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها.

المطلب الثاني: سياسة إعادة الهيكلة الزراعيةل1981 وإعادة الهيكلة ل 1987.

تميزت هاتين السياستين بإعادة تنظيم المزارع الفلاحية.

الفرع الأول: سياسة إعادة الهيكلة الزراعية 1981:

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14مارس1981 نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي وإهتمام الدولة بالزراعة الصادر عن تقييم تجارب التخطيط

[1] مالكي رشيد، **مرجع سابق**، ص41.

السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الإستثمارات و التنمية، وإتضح أن حاجات المجتمع إلى إستهلاك المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا.

1- الأهداف من إعادة الهيكلة1981: حيث كانت إقتصادية إقتصادية بحتة منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة.
- إستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج وذلك بالإهتمام بجودة البذور والتأطير والرّي.[1]

2- التمويل الفلاحي بعد إعادة الهيكلة1981: قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي نتيجة التوجه الجديد الذي أصبح يعرفه الإقتصاد الجزائري، حيث كانت تهدف إلى تحسين الظروف العامة لتسير أكثر مرونة ولا مركزية، وتم بذلك إعتماد عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها في بداية الأمر حوالي 4،59مليار دج قبل سنة 1984.[2]

إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنةً1982 لتدعية سياسة التمويل وخطوة هامة للتكفل بالمشاكل المالية للقطاع، لذا كان مطالب منه إقامة شبكة واسعة من الوكالات البنكية على مستوى التراب الوطني لتسهيل تسيير وتنفيذ عملية التمويل، حيث ميز البنك في إجراءاته التمويلية بين القطاع الخاص والقطاع الإشتراكي.

أ- تمويل القطاع العام بواسطة قروض الإستغلال: عرف التمويل الفلاحي إثر إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات بسطت عملية التمويل وقصرت في المدة المستغرقة لدراسة الملفات، تمثلت في مايلي:

- تقوم الوحدة بإعداد خطة الإنتاج على ضوء البرامج المخططة لتقديمها للبنك في بداية السنة الفلاحية.

[1] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، ماجيستر علوم سياسة وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2011، ص65.
[2] مالكي رشيد، **مرجع سابق**، ص43.

– يقوم البنك من جهته بتقييم خطة الإنتاج وفق المعايير الفنية المحددة من طرف وزراة الفلاحة، والموافقة على المشاريع المقبولة.

– يقوم البنك بمراقبة حسن إستخدام القروض في الإغراض التي منحت لها.

ب– تمويل القطاع العام بواسطة قروض الإستثمار: شهدت قروض الإستثمار إرتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى تبسيط إجراءات منح القروض، فأصبحت الوحدات الفلاحية تقوم بإعداد مخططات الإستثمارية وتسليمها للجان الفرعية على مستوى الدائرة للدراسة، إذ تتشكل هذه اللجان من[1] رئيس الدائرة ومندوب عن القطاع الفلاحي، مديرية وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وممثل الفلاحيين، تقوم هذه اللجان بإعداد محضر يحول إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجيهات العملية، ليكون بمثابة إشعار لوكالة البنك بتقديم القروض لطالبيها كما عرفت أسعار الفائدة هي الإخرى إنخفاض حدد في بداية الأمر بـ 4% ليستقر عند 5,3%.

أدت هذه المرونة في الأداء واللامركزية في التسيير إلى تحقيق وفرة نسبية في وسائل الإنجاز المحلية وتحسين ملموس في تحقيق الإستثمارات.

جـ– تمويل القطاع الخاص بواسطة قروض قصيرة الأجل: عرف القطاع الخاص في هذه الفترة انتعاشا، حيث فتح له المجال واسعا لكي يستعيد مكانته الحقيقية في مجال التنمية الإقتصادية، فحظي بتسهيلات كثيرة في مجال الإستفادة من القروض فأصبح بإمكان الفلاح الخاص أن يحصل على مايحتاجه من أموال مقابل تقديمه لملف طلب القرض، وبطاقة مهنية تثبت صفة الفلاح ومساهمته في نسبة تغطية نفاقات الإستغلال، وبهذا شهد القطاع الخاص زيادة في حجم قروض الإستغلال الممنوحة له.[2]

د– التمويل القطاع الخاص بواسطة القروض متوسطة وطويلة الأجل: لا تختلف إجراءات طلب قرض الإستثمار في القطاع الخاص عنه في القطاع العام بالنسبة للإستثمارات المخططة، أما بالنسبة للاستثمارات غير المخططة فإن الإجراءات تختلف، إذ ينبغي على الفلاح أن يثبت تواجد الإستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي وإستعداد الديوان أن يبيع له العتاد، وبعد الموافقة يمول البنك 60% من مبلغ العتاد والباقي يتحمله الفلاح، ورغم ظهور بعض العوائق إلا أن عدد المستقدين الخواص من عملية القرض إرتفع

[1] خالفي علي، **واقع الفلاحة في ولاية البليدة**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر،1990، ص193.
[2] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص104.

إلى36360 مستفيد خلال الموسم1984-1985 مقابل9200مستفيد موسم1982- 1983 بسبب الإهتمام وإعادة الهيكلة التي خصصتها الدولة للقطاع.[1]

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة 1987

لقد أدت الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة1986 إلى إظهار عدم الفعالية الموجودة داخل القطاعات الاقتصادية وكشفت عن ضعف الأداء وسوء التسيير وعكست رغبة ملحة في ضرورة تغيير السياسة القائمة،[2] مما أدى إلى إحداث إصلاح قانون ضبط إستغلال الأراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين عام 1987 الذي يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي على المستوى المالي بتقليص دعم الدولة للقطاع، وقبله تم تعديل قواعد التمويل لدى البنوك والتي مالها من تأثير محسوس على سير وتنظيم القطاع الفلاحي، فبموجب القانون 12-86 تم إلغاء التخصص البنكي،[3] وبالتالي لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مسؤولا على تمويل القطاع الفلاحي بمفرده ترتب عنها انخفاض مستمر في القروض الفلاحية الممنوحة والمحققة لصالح المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC والمستثمرات الفلاحية الفردية EAI ، أما فيما يخص الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب لإكتساب الملكية العقارية عن طريق الإستصلاح وفلاحي المناطق الجبلية، فقد تم حصر التمويل بقروض الخزينة.

وفي خضم هذه الإصلاحات وتماشيا مع التغيرات الإقتصادية فتم إصدار قانون 88-01 الصادر في 12جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية وليعطي إستقلالية للبنوك التجارية في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات، وتجسد ذلك بشكل واضح في سياسة تمويل القطاع الفلاحي، حيث تم توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقترضة بالإضافة إلى تعديل معدلات الفائدة إلى معدلات فائدة تفضيلية ومنخفضة مقارنة بالقطاعات العمومية غير الفلاحية تراوحت مابين (4-6)% حسب مدة القرض لكن بعد صدور قانون النقد والقرض أفريل1990، وإنتهاج سياسة تحرير الإقتصاد الوطني وما جاء به هذا القانون تحرير أسعار الفائدة[4]، تم توقيف العمل بمعدلات فائدة تفضيلية على

[1] رابح زبيري، **مرجع سابق**، ص 106.
[2] بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية، ملتقى دولي**، جامعة بسكرة، 2006.
[3] عياش خديجة، **مرجع سابق**، ص 68-69.
[4] غردي محمد، **مرجع سابق**، ص45.

القروض الفلاحية التي عرفت ابتداء من ماي 1990 ارتفاعا عنيفا تراوح بين(13-13,5)% بالنسبة للقروض (ق.أ) و مابين 15و20 % بالنسبة للقروض (م.ط.أ) (حسب فرع الإنتاج).

هذا الإرتفاع أدى إلى تراجع القروض المنفذة لصالح القطاع ما جعل تدخل الدولة بتخصيص غلاف مالي يقدر ب1مليار دج ليتحمل المقترض نسبة8% بالنسبة للقروض (ق أ) و 6% للقروض (م ط أ) .

كما عرفت هذه الفترة إنشاء مجموعة من الصناديق العمومية تهدف لتدعيم القطاع الفلاحي، نظرا للعجز والصعوبات التي عرفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لذا تم تكليف التعاون الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية، لطابعه التعاوني الذي يشترك المزارعين في تسييره، وسعة تواجده على مستوى التراب الوطني، وكذا تجربته وخبرته الممتدة عبر عشرات السنين، كما وكل له أيضا بموجب الإتفاقيات المبرمة مع وزارة الفلاحة القيام بتسديد التعويضات والمساعدات المقدمة للفلاحين في إطار صناديق تدعيم الفلاحة المسجلة في ميزانية الدولة، أما فيما يخص العمليات المالية التي يقوم بها التعاون الفلاحي فتسجل في محاسبة مفصلة وتحت إشراف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA).

وفيمايلي عرض مختصر لمختلف الصناديق العمومية:[1]

صندوق الضمان الفلاحيFGA: تأسس في 14أفريل 1987 خصيصا لكفالة المشاركين الذين يستحيل عليهم تسديد ديونهم، يهدف هذا الصندوق لضمان أو كفالة القروض قصيرة و متوسطة الأجل (ضمان الصندوق محدد ب 70% من المبلغ المسدد).

صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCCA: تأسس في 26ماي1990 بموجب المرسوم التنفيذي رقم90-158، هدفه التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية جراء الكوارث الفلاحية، أي تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية.

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDA: يعتبر هذا الصندوق حساب خاص بالخزينة العمومية، مدعم بالمساعدات التي تقدم من ميزانية الدولة الموجهة للتمويل بواسطة مؤسسات مالية مختصة الأنشطة التي تقوم بها الدولة كتدعيم لترقية وتطوير الفلاحة.

[1] مالكي رشيد، **مرجع سابق**، ص47-49.

صندوق حماية الصحة النباتيةFPPS: تأسس سنة 1993، مخصص لدعم كل النشاطات الخاصة بحماية الصحة النباتية.

صندوق دعم الحبوبFAC: يهدف إلى تدعيم عمليات إنتقاء بذور الحبوب، حيث باشر أعماله إنطلاقا من الحملة الفلاحية لسنة 1995-1996 على شكل عقود مبرمجة بين إدارة الإنتاج الفلاحيDAP ، وإدارة الخدمات الفلاحية DSA التابعة ل31 ولاية.

صندوق ضمان (كفالة) الإستثمارات الفلاحيةFGAR: تأسس بموجب المرسوم97-107 المؤرخ في 05أفريل1997، ويهدف إلى كفالة القروض ذات المدى الطويل المقدمة من قبل صناديق التعاون الفلاحي وخاصة لمشتركيه، ضمانات أو كفالات الصندوق محددة ب70% من مبلغ القروض غير مدفوعة والمتبقية تكون فقط على المبلغ الأصلي للقروض المحققة فعلا، الهدف الذي وجهت له.

و رغم هذا التنوع المتعدد في الصناديق إلا أنها هي الأخرى اصطدمت بمجموعة من العوائق والصعوبات .

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التجديد الفلاحي والريفي

لقد حظي قطاع الفلاحة من قبل الدولة بعناية خاصة من بين القطاعات الإقتصادية، وأصبح يمثل الأولوية في خطط التنمية وهذا ما نتج عنه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي.

الفرع الأول: القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA).

شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات بهدف إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق وهذا بالإستغلال الأمثل للطاقات المتاحة، وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، قامت الدولة بوضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2007): عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية

الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل في:[2]

- الحماية والإستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الإندماج في الإقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي وتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين ظروف الفلاحين.
- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي.

3- الأجهزة المالية المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية: ومن أجل الوصول إلى أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية رصدت له الأجهزة والأليات التي تضمن التمويل المتواصل لهذا المخطط وعملت السلطات على نشر الوعي الفلاحي الجاد، وعدم الإعتماد على الأموال العمومية في التمويل ومن أجل ضمان تمويل ملائم للبرنامج تكفلت الأجهزة التالية به:[3]

أ- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمن طويل، لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000 تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج، كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي، وروعي في ذلك تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج وتطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع والمجالات.

وكإجراء عملي تم إمضاء إتفاقية مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ووزارة الفلاحة

[1] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية -ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، رسالة ماجيستر في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006.ص16.
[2] **نفس المرجع**، ص18.
[3] **نفس المرجع**، ص23-28.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولية كبنك فلاحي حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة بـ 27 مليار دينار، والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 000 250 فلاح.[1]

ب– حسابات التخصيص الخاص: من أجل تمويل برامج المخطط، أعتمدت ثلاث صناديق معتمدة بواسطة حسابات التخصيص الخاصة الموضوعة بهدف التأطير المالي لجوانب المخطط وبرامجه، وهي:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة2000، معتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302 -067)، ويعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو إمتداد للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي كان يضطلع بمهمة تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بزراعة الحمضيات والكروم، الزيتون وصناعة وغرس البطاطا، فتم استبداله بـ "FNRDA" لتوسيع مجال التمويل ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في مختلف الفروع وتحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني[2].

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: المعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302 – 094، حيث أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998، ويتم تسييره من طرف الشركة "العامة للامتيازات الفلاحية"، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الفلاحية وما يتعلق بها (الري، الطرقات، ...) ومصاريف البحث وغيرها.[3]

صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302 – 71)، وهو أصلا مكون من صندوقين تم ضمهما، وهما: صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصيص الخاص رقم(302– 070)، وصندوق وقاية النباتات الذي كان معتمدا في حساب التخصيص الخاص رقم(301–071). وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل:

- المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية.
- المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض والأمراض المعدية.

[1] عياش خديجة، **مرجع سابق**، ص92..
[2] مشوروزاري رقم 332، **صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز**، 2012.
[3] **نفس المرجع.**

- المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية.

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والتجديد الريفي2008 – 2015

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق تنمية فلاحية.

1- مراحل ظهور التجديد الفلاحي والريفي

لم يكن برنامج التجديد الفلاحي والريفي كسابقيه من البرامج من حيث ظهوره2003 إلى غاية2008 (فترة تجريبية) وهي فترة تعميم هذه السياسة ويمكن ذكر هذه المراحل فيمايلي:[1]

2003-2005 تشخيص وإستشارة (دراسات ميدانية، سبر الأراء، زيارات ميدانية، تحديد الحاجيات...)، تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية2003.

2006-2008 تم تحديد أهم الأهداف كاتشخيص الكامل لوضعية القطاع الفلاحي وتحقيق الإنسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي16-08 الذي سطر برامج برامج التجديد الفلاحي والريفي.

2009-2015 جاء خطاب رئيس الجمهورية في فيفري2009 بولاية بسكرة والذي تم على ضوئه الحرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية من خلال إعتماد إستراتيجية لترقية فلاحية مندمجة لكل الأقاليم.

2- الأهداف الإستراتيجية: تمثلت أهداف هذه السياسة في الأتي:[2]

أ- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار: جاء قانون التوجيه الفلاحي المتعلق بمنح الإمتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الإحتكار، تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان إستغلالها الدائم مع تكاليف رمزية محددة لتأجير الأراضي الفلاحية العمومية.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص240-241.

[2] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، ملتقى دولي، جامعة شلف،2014.

ب- مواصلة الدعم المالي في سياسة التجديد الفلاحي:تم مسح41مليار دينار من ديون الفلاحين والمربيين في فيفري 2009، كما يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر ب200مليار دينار سنويا، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لأسعار جمع المنتوجات الفلاحية(قمح، شعير، حليب...) لفائدة المنتجين، وهي كلها منتوجات يرهق إستيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذاء للبلاد.

- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم النشاطات الفلاحية من خلال إعانات مالية تتراوح بين20و30% بهدف إقتناء البذور والأسمدة، وكذا إقتناء الألات الزراعية أو التجهيزات للصناعات الغذائية بالإضافة إلى تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار .

- التيسير في منح القروض الفلاحية بتحمل الأعباء المتعلقة به مثل قرض الرفيق بدون فوائد.

ج- دعم الإستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تسعى الجزائر من خلال هذه السياسة إلى توجيه الإستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي الذي من المتوقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويتجلى ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية.

د- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:لقد وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الصناعي المرتبط بالفلاحة لاسيما في شكل قروض إستثمارية ميسرة ويتعلق الأمر بتطوير الألات الزراعية مع دعمه بقرض إيجاري، لتمكين الفلاحين من إقتناء الجرارات وآلات الحصاد وتجهيزات الري، و تم ضبطها من خلال تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه.

الفرع الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي (2000-2015)

عرف الإنتاج الفلاحي خلال هذه المرحلة عدة تطورات كما عرفت نسبة مساهمته في الإنتاج الإجمالي إرتفاع قليل لم يتعدى نسبة 10% والجدول التالي يوضح حجم الناتج الفلاحي ونسبة مساهمته في الإنتاج الوطني.

الجدول(2-2): يوضح الناتج الفلاحي في الجزائر

الفترة	متوسط الفترة 2003-2000	متوسط الفترة 2007-2004	متوسط الفترة 2011-2008	متوسط الفترة 2015-2012
الناتج الفلاحي(مليون دولار)	5366	8727	13424	21583
المساهمة في الناتج الإجمالي	%3,9	%6,7	%8,1	%9,4

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أعداد متفرقة(2000-2015).

إن البرامج التي إتخذتهم الدولة إنعكست بالإيجاب على قيمة الناتج الفلاحي حيث عرف تطورا ملحوظا عبر الفترات بمتوسط نسبة نمو تقدر بـ 60 % في الفترة وهذا ما يمكن إرجاعه إلى نجاعة السياستين المتبعتين في هذه الفترة، وتعتبر نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي متزايدة إلا أنها تبقى منخفضة ولم تتعدى 10% وهذا ما يدل على العجز الذي يعانيه القطاع الفلاحي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع:حجم الإستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية

إن الإقتصاد الجزائري منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي بدأ في خوض تجربة تنموية جديدة إتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، سميت بسياسة الإنعاش الإقتصادي التي تهدف إلى رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية تسعى من خلالها إلى:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في أجال محددة.
- إستخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل إستخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الإستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الإستثماري المتزايد كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2-3): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الإقتصادي

الوحدة:مليار دينار

البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004		البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005– 2009		البرنامج الخماسي 2010 – 2014		المجموع	
	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة%
القطاع الفلاحي	65،4	12,4	312	42،7	1000	71،4	41.324	10،5
باقي القطاعات	459،6	87،5	73.890	57،92	20214	28،95	724.616	90،94
المجموع	525	100	74.202	100	21214	100	425.941	100

المصدر: نبيل بوفليح، **الملتقى الدولي التاسع حول دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم النمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفرقيا-جامعة شلف، يومي23-24نوفمبر 2014.

بلغ إجمالي تخصيصات البرامج المحوّلة للقطاع الفلاحي4 ، 1324مليار دج أي ما يعادل5,10% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج الثلاث، ورغم ضخامة المبالغ الموّجهة للقطاع الفلاحي إلا أن نسبتها تبدو ضئيلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي المخصص للبرامج ككل، وهو أمر يمكن تبريره فيما يلي:

إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدّل النموّ الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، وبالرغم من ذلك فإن الجدول يبين أن إهتمام الحكومة بقطاع الفلاحة ما فتيء في التزايد مع توالي البرامج المنفذة حيث سجل تضاعف في حجم المبالغ المرصودة للقطاع بأكثر من أربع مرات بين البرنامج الأول والثاني وقد تعدى معدّل التضاعف الثلاث مرات بين البرنامجين الثاني والثالث، مما يؤكد إقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز إستقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: تمويل الفلاحة في الجزائر

المطلب الأول: مجالات التمويل الفلاحي في الجزائر

تصنف مجالات التمويل الفلاحي إلى تمويل الإستغلال وتمويل الإستثمار وهي:[1]

الفرع الأول: تمويل الإستغلال

مجموع المبالغ المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس الفترة وبهذا ينصرف تمويل الإستغلال إلى تلك الأموال التي ترصّد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام. وفي هذا السياق أدرجت وزارة الفلاحة في الجزائر ثلاث بنود تتعلق بتكاليف الإستغلال:

- تكاليف اليد العاملة.
- تكاليف التموينات تتمثل في مشتريات (البذور، الأسمدة، المبيدات...إلخ).
- التكاليف الأخرى: وتشتمل على جميع الخدمات الخارجية، المصاريف المالية، الإهتلاكات.

تواجه الوحدات الفلاحية في الجزائر مشكلة عدم توفر رأس المال الكافي للعمليات الزراعية ويختلف التمويل الفلاحي عن التمويل الصناعي أو الخدماتي في عدة وجوه تتمثل في:

الإتجاهات الموسمية: يقصد بها تلك التي تعكس دورتي تمويل الإنتاج والتسويق من موسم لأخر،وهي تتميز بالنشاط في بداية السنة الفلاحية وبالخمول في نهايتها ونميز إتجاهين رئيسين يعكس كل منهما دورة معينة.

1- دورة تمويل الإنتاج: كزراعة المحاصيل تبدأ في أكتوبر(بداية السنة الفلاحية) من كل عام لتبلغ ذروتها في الأشهر الثلاثة الأولى ثم تأخذ في التنازل حتى تنتهي بإنتهاء الموسم حسب نوع المحصول.

2- **دورة تمويل تسويق المحاصيل:** وهي في الغالب أقصر من الأولى، ولا تتعدى في الغالب ثلاثة أشهر، وتبدأ في سبتمبر من كل سنة.

[1] بودلال علي, **مرجع سابق**، ص53.

تمول الدورة الأولى مباشرة بقيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالاته بتزويد المستغلات بالقروض اللازمة للحصول على مدخلات الإنتاج (كالبذور والأسمدة ...إلخ).

تمول الدورة الثانية بطريقة غير مباشرة بقيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالاته بتزويد التعاونيات والدواوين بالقروض لتمكينها من شراء المحاصيل من المستغلات و الفلاحين التي يتم تصريفها.

الفرع الثاني: تمويل الإستثمار

هي تلك الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كإقتناء آلات والتجهيزات و المواشي وإستصلاح الأراضي وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة تكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري لتمويل الإستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات تتمثل:

- إقتناء سلع معمرة بهدف زيادة الإنتاج، أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.

- تجديد التجهيز الموجود، باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى للمحافظة على الطاقات الإنتاجية.

المطلب الثاني:مصادر ومؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

هناك مصادر عديدة للتمويل الفلاحي ومؤسسات للتمويل الفلاحي بالجزائر.

الفرع الأول: مصادر التمويل الفلاحي:[1]

1- الأفراد: هناك كثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيلها بدّل تجميدها، وعندما يطلب منهم الفلاحون الأموال يقومون بتقديم هذه الأموال مقابل فوائد قد تكون كبيرة.

2- التجار: هذه الفئة أخطر على الفلاح من الفئة السابقة حيث يقوم التجار بإقراض الفلاحيين عند اللجوء، بشرط عملية إسترجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة.

[1] بودلال علي، **مرجع سابق**، ص60-63.

إن هذه العملية أخطر من العملية الأولى على الفلاح لأنه يقوم بدفع فوائد القرض، وفي نفس الوقت يجبّر على بيع المحصول إلى التاجر، وخاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد وبالتالي التبعية المالية التي يتخبط فيها الفلاح.

3- البنوك التجارية: البنوك التجارية مؤسسات مالية هدفها الأساسي البحث عن الربح، تقوم بتقديم القروض للمزارعين وخاصة كبارهم، ولكن على العموم مثل هذه البنوك لا تقبل على تقديم القروض للفلاحين وذلك للكثير من الأسباب:

تقديم القروض الصناعية يلائم هدفها أكثر من الفلاحة وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تستغرق وقتا من الإنتاج الصناعي والفائدة في العملية الفلاحية هي أقل من الفوائد التي يمكن أن تنتج من العملية الصناعية.

يتعرض الإنتاج الفلاحي لمخاطر أكثر مما تتعرض له عملية الإنتاج الصناعي، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية والمناخية.

4- البنوك الحكومية: هناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث أنشئت الدولة خصيصا لذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 13مارس1982 لأداء مهمة التمويل الفلاحي، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب إحتياجاتهم المالية، وبأقل تكلفة ممكنة حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة وفي كثير من الأحيان تكون معدومة.

5- المؤسسات الشبه حكومية: تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية، ماعدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات تكون موجودة إن لم تكن مضمونة، من'طرف الحكومة' كما أن رأس المال لهذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.

6- التمويل عن طريق التعاونيات: تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي أحسن مصدر للتمويل، لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض على أسس صالحة ولجميع الفلاحين مهما كانت حيازتهم ومهما كانت طبيعتهم كما أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد على البساطة في تقديم القروض ولا تتطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها، وإلى جانب ذلك فالهدف من التمويل التعاوني هو زيادة الإنتاج الفلاحي، ومساعدة الفلاحين والعمل على رفع مستوياتهم سواء المعيشية أو المهنية.

الفرع الثاني: أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

هناك نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي:[1]

1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا: تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هي في حاجة ماسة لها ومن هذه المؤسسات (S.A .P) الشركة الزراعية للإحتياط، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور وأسمدة وخدمات حرث وغيرها وتقدم هذه الخدمات في موسم الحرث والزرع وكذلك في موسم بيع المحاصيل.

2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا: هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى سيولة نقدية لعملياته اليومية، كشراء الحاجيات الخاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور العمال الذي يحتاجهم خلال الموسم الفلاحي، ومن أهم المؤسسات التي مارست هذه المهمة في الجزائر 'البنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتختلف قروض هذ المؤسسات حسب فترة إستردادها:

- قروض قصيرة الأجل:تلك القروض التي يجب إسترجاعها في فترة قصيرة عادة ما تكون موسم فلاحي وتسمى بقروض الحملة أو مصاريف الحملة.

- قروض متوسطة الأجل: تبقى عند المستفيد في فترة مابين موسم فلاحي و 05سنوات وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية (كشراء الجرارات، معدات السقي وغيرها...إلخ).

- قروض طويلة الأجل: تلك القروض التي لا تردّ إلا لفترة طويلة تدوم في بعض الأحيان إلى 25سنة وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة حيث تتمثل بالقروض الخاصة ب (غرس البساتين، بناء الإسطبلات وتجهيزها...إلخ).

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها من أجل ترقية القطاع الفلاحي

إن تطوير القطاع يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[2]

[1] معوش إيمان- بورحلة نسيمة، **مرجع سابق**، ص91.
[2] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح** ،مجلة الباحث عدد22 /2013، ص100-112.

1- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليغ النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة بإعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

– أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية، منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدماتي للفلاحة.

6- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض ويستلزم ان يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الفلاحي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

خلاصة:

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الجزائر وبحجم إمكانيتها وتنوع مواردها فإن القطاع الفلاحي غير قادر على القيام بالمهام المنوطة به على وجه تام على الرغم من تعدد السياسات الفلاحية المتبعة، و أمام هذا الوضع وفي سياق التحولات الإقتصادية الجارية في الجزائر منذ بداية الستينات والرامية إلى ترقية القطاع الفلاحي، عاد الخطاب الرسمي في الجزائر إلى الحديث عن ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي طالما أعتبر ذو أولوية هامة ، بينما لم يستفد في الواقع من الوسائل والتدابير التأطيرية الكفيلة بتجسيد هذا الشعار، إلا أنه تطلعات الدولة من خلال إتباعها عدة سياسات تصحيحية بغرض تحقيق الأهداف الأساسية والمسطرة ضمن هذه الإصلاحات.

تمهيد:

إستنادا لما تطرقنا إليه في الجانب النظري ومن أجل إثراء هذا البحث العلمي بجانب تطبيقي، فقد قمنا بإختيار مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت كمؤسسة متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي وهذا لدراسة واقع التمويل الفلاحي بهاته الولاية.

تعتبر ولاية تيسمسيلت ولاية فلاحية وتنميتها مرتبطة بالدرجة الأولى بطابعها الفلاحي ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في ترقية القطاع الفلاحي وتنمية العالم الريفي، من خلال مباشرته لجميع الوظائف في تشجيع الإدخار ومنح التسهيلات الإئتمانية وذلك بوضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائن أقل مخاطرة وتحقيق أهدافه وضع إستراتجية شاملة.

كما توجد مستثمرة فلاحية بالولاية تعتبر رائدة على المستوى الوطني في إنتاج البذور تساهم في الناتج المحلي وتقلل من فاتورة الإستيراد الفلاحي وتعطي للولاية مرتبة متقدمة في إنتاج الحبوب ما بين ولايات الوطن، وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التمويل الفلاحي المقدم من طرف وكالات بنك البدر بتيسمسيلت.**
- **المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي بولاية تيسمسلت.**
- **المبحث الثالث: دراسة التمويل بمستثمرة فلاحية بولاية تيسمسيلت.**

المبحث الأول: التمويل الفلاحي المقدم من طرف وكالات بنك البدر بتيسمسيلت

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق وكالاته المعتمدة بولاية تيسمسيلت على توفير الأموال اللازمة لتغطية إحتياجات المستثمرين الفلاحيين بالولاية.

المطلب الأول: الطابع الفلاحي لولاية تيسمسيلت

تعتبر تيسمسيلت ولاية فلاحية بإمتياز إذ يعتمد إقتصاد الولاية على الفلاحة بدرجة كبيرة خاصة النمط المزدوج (إنتاج الحبوب وتربية المواشي)، حيث تقدر المساحة الكلية بـ315137هكتار والذي تقسم حسب التالي:[1]

- منطقة جبلية 40% .
- منطقة منحدرات 32%.
- منطقة تلال 18%.
- هضاب 9%.

كما تتميز الولاية بمناخ قاري جد متباين حيث شتاءه بارد وممطر وصيفه حار وجاف كما تحتوي شبكة المياه بالولاية على رصيد كبير تتمثل في ثلاث سدود و رصيد هام من المياه الجوفية.

سد بوقارة: بسعة 13مليون م3 لسقي 1000 هكتار هذا السد لم يكن مستغل بسبب إرتفاع نسبة تلوث السد ومع نهاية سنة 2013 تم وضع حلول مناسبة مما أعطى دفع للسقي الفلاحي.

سد مغيلة: بسعة 4مليون مخصص لسقي 300هكتار يستغل من طرف مجموعة قليلة من الفلاحين.

سد كدية الرصفة: بسعة73مليون م3 لسقي 300هكتار محيط السقي قيد الدراسة.

[1] مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت،**تقرير حول القطاع الفلاحي بولاية تيسمسيلت**، 2015.

المياه الجوفية: نظرا لعدم وجود دراسات هيديولوجية للمنطقة فإن المياه الجوفية غير معروفة إلا أن عملية حفر الأبار من طرف الفلاحين ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أبان عن نقص في المياه الجوفية الصالحة للسقي الفلاحي.

إستغلال الأراضي الفلاحية: متوسط إستغلال الأراضي يقدر بـ145456هكتار سنويا تتمثل أهم الزراعات بها في 55% حبوب وأعلاف 12% أشجار مثمرة 1% خضروات 32% مساحة مستراحة.

جدول(3-1): يوضح عدد ومساحة المستثمرات الفلاحية بولاية تيسمسيلت

المستثمرات	العدد	المساحة الكلية	المساحة المستعملة
مستثمرات جماعية	190	35297،34	33050،02
مستثمرات فردية	471	6867،18	6404،96
مستثمرات خاصة	10214	146326،75	104799،02
المزرعة النموذجية	01	1259	1202
المجموع	10876	189750،27	145456

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:(BADR).

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) بتمويل المستثمرات الفلاحية عن طريق قروض يستفيد منها الأشخاص الطبعيين والمعنويين.

الفرع الأول: لمحة عن نشأة عن نشأة البنك

إن الحاجيات المالية المتزايدة والمستمرة للقطاع الفلاحي والعجز الذي أظهره البنك الوطني الجزائري في تمويل هذا القطاع أدى إلى إعادة هيكلته بموجب مرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13مارس 1982 الذي تأسس عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة مالية عمومية تتمتع بالإستقلال المالي والتسييري، تهدف إلى تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي، الري، الصيد البحري، وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي والريفي.[1]

[1] الموقع الإلكتروني لبنك البدر، **http://www.badr-bank.dz**، يوم 04 أفريل 2016.

الفرع الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال في التسيير، أسس هذا البنك بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الري ، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

يقدر رأس مال البنك 33مليار دينار جزائري، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى في البداية تكون البنك من140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن حاليا300 وكالة و31 مديرية عامة، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.[1]

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس Bankers Almanach لطبعة2002 في المركز الأول في الجزائر و668عالميا من أصل 4100بنك.

الفرع الثالث: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل:[2]

المرحلة الأولى 1982-1990: خلال هذه المرحلة إنصب إهتمام البنك على تحسين موقعه ما بين المصارف الوطنية بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث إكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته ألية الإقتصاد المخطط الذي إقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

خلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض صعبا و أحيانا كثيرة مستحيلا.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، يوم04أفريل 2016.
[2] **نفس المرجع.**

المرحلة الثانية1991-1999: بموجب صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي نص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، وسع البنك نشاطاته إتجاه قطاعات أخرى خاصة PME-PMI مع إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص المجال التقني شهدت هذه المرحلة إدماج التكنولوجيا الالية وتعميم إستخدام الإعلام الألي كما شهدت العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك وهي كمايلي:[1]

1991: تم الإنخراط في نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال مايسمى Teletraitment إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الألي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الإنتهاء من إدخال الإعلام في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدأ الخدمة ببطاقة السحب والدفعBADR.

1996: إدخال نظام معالجة عن بعد وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي وقت حقيقي.

1998: بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB.

المرحلة الثالثة 2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الإستثمار المنتج، ودعم برنامج الإنعاش الإقتصادي والتوجه نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات قطاع السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وإستجابة لإحتياجات ورغبات الزبائن والعملاء قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته بالإضافة إلى إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، وهذا الرنامج الطموح حقق نتائج هامة وهي كمايلي:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية البنك لمطابقة القيم الدولية.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، يوم04أفريل 2016.

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، فأصبحت الملفات تدرس في مدة 20-30 يوم سواء كانت قروض إستغلال أو إستثمار، وتعميم شبكة MEGA PAC بالنسبة إلى معظم الوكالات والهياكل المركزية، وإنشاء مفهوم بنك ASSIE وهي طريقة جديدة تتمثل في أن البنك عند تقديمه الخدمة يكون في إتصال مباشر مع الزبون، وقد تم توسيع نطاق هذا المفهوم بالنسبة إلى الوكالات الرئيسية في سنة 2002.

2003: إدخال نظام SYRAT وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص الكلي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما سمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

2004: تمت عملية حوسبة الصك، حيث أصبح الصك عبارة عة صورة تسافر عبر شبكة، بالإضافة إلى بداية إدراج عملية العمل بالنقود الألية وذلك بعد إتمام العقود في فبراير 2004، كما إعتزم البنك على تثبيت 500 موزع ألي للنقود.

المرحلة الرابعة2004-2009: التركيز على تنمية القطاعات الفلاحية والصناعية الغذائية والصيد البحري وعلى النشاطات الملحقة وإطلاق العديد من المشاريع والمنتجات كالتأمينات البنكية وقروض العتاد الفلاحي.

المرحلة الخامسة 2009-2015: إنطلاق العمل بالبطاقة البنكية الخاصة ببنك البدر TAWFIR وهي مخصصة لكافة الزبائن الذين لديهم دفتر توفير على مستوى البنك.

الفرع الرابع: مهام البنك وأهدافه

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال ثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده في الميدان الريفي بحيث أنه فتح عدد كبير من الوكالات في المناطق الفلاحية، كما أنه تحصل على تجربة كبيرة في مجال تمويل الفلاحة والصناعات الفلاحية.

1- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته، أما من جهة التمويل فهو مكلف خصوصا بتمويل القطاع الفلاحي وكذا تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي بعد أن كان

هذا المجال قبل 1982 محتكر من طرف البنك الوطني الجزائر، وعليه يمكن ذكر أهم مهامه من خلال النظر إليه من عدة جهات كالتالي:[1]

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري(قرض، صرف أو خزينة).

- فتح الحسابات لكل شخص يقدم طلبا.

- المشاركة في جميع مجالات التوفير والإحتياط.

- تعامله مع مؤسسات القرض العمومي.

- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية ومحاولة تقديم تسهيلات للإستثمار الوطني.

- البنك كوسيلة للمراقبة: مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، ويتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها، حيث نجد أن القانون الأساسي للبنك يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تنص على أن: المهمة الخاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية القطاعات الفلاحية.

- تمويل العمليات الفلاحية والزراعية الصناعية إضافة إلى تقديمه مساعدات لمختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية الريف.

- تمويل قطاع الصحة حيث أن البنك يمول الإستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح مراكز تصوير طبية، مراكز التحليل الطبي على شكل قروض لمدة خمس سنوات وهذا بالمناطق الريفية.

- تمويل بعض الإستثمارات الخاصة بتطوير الأرياف حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل النقل، وكذا تدعيم مشروع تربية الحيوانات وشراء العتاد الفلاحي.

- يقوم البنك بتقديم جملة من قروض الإستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وأيضا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف).

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، يوم04أفريل 2016.

2 أهداف البنك: يسعى البنك جاهدا لبلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في:[1]

- جمع مصادر التمويل والكيفية الجيدة لإستغلالها.
- التعريف بالمنتوجات البنكية وبيع أكبر قد ممكن.
- الحفاظ على السيولة.
- تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.
- تطوير القطاع المصرفي باستعمال الوسائل المتقدمة.
- الرفع من مستوى الإنتاج الوطني.
- تدعيم الإقتصاد الوطني.

الفرع الخامس: المبادئ التي يرتكز عليها البنك[2]

1- مبدأ الإستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن إستقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الإقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2- **مبدأ القرض والمخاطرة:** إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

3- مبدأ السيولة النقدية: يتعامل المصرف بأموال الناس الذين إذا أرادو سحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.

4- مبدأ الخزينة: يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، يوم04أفريل 2016.
[2] نفس المرجع.

5- مبدأ الأمن: يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذا البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

الفرع السادس: موارد البنك

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المادة25من المرسوم رقم82-106 المؤرخ في 17جمادى الأول عام 1402 الموافقل13 مارس1982 من:[1]

- رأس المال الأساسي والاحتياطي.
- الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وذلك من طرف الزبائن أو عن طريق إصدار السندات.
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
- الإعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لا سيما البنك المركزي الجزائري.
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.
- القروض من الأوراق الأجنبية.

بما أن البنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر الوطن فإنه يعتمد على تنظيم اللامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للإستغلال بعض الصلاحيات والإستقلالية، وكذا مهام المراقبة والتفتيش وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

الفرع السابعا: الهيكل التنظيمي للبنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر قاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه، وذلك لإتمام دوره على أحسن وجه، بحيث يمكن أن نتطرق إلى هيكله التنظيمي:[1]

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، يوم04أفريل 2016.

– المديرية العامة: ويحكمها المدير العام المعين من طرف وزارة المالية وهي تتفرع إلى مديريات مركزية كل واحدة حسب تخصصها وهي على النحو التالي بإختصار.

- مديرية الخزينة والمحاسبة.
- مديرية تمويل النشاطات الخاصة.
- مديرية تمويل الدواوين العمومية.
- مديرية الوسائل العمومية.
- مديرية التنظيم الإعلامي.
- مديرية الشؤون الخارجية.
- مديرية الفروع.
- مديرية المستخدمين والتكوين.

الشكل(3–1):يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

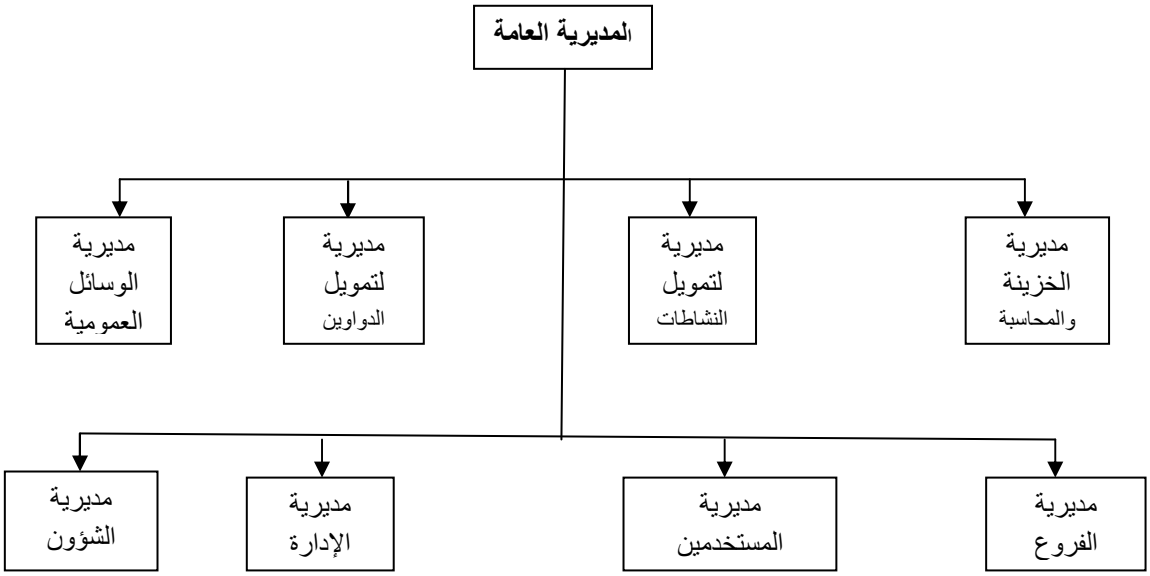

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

[1] وكالة بنك البدر بتيسمسيلت.

المجموعة الجهوية للإستغلال(G.R.E) تيارت: تتولى مهمة تنظيم، تنشيط ومساعدة ومراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي تقع تحت مسؤوليتها والشكل التالي يوضح الوكالات التي تتبع لها.

شكل (3-2): يوضح الوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للإستغلال بنك البدر تيارت

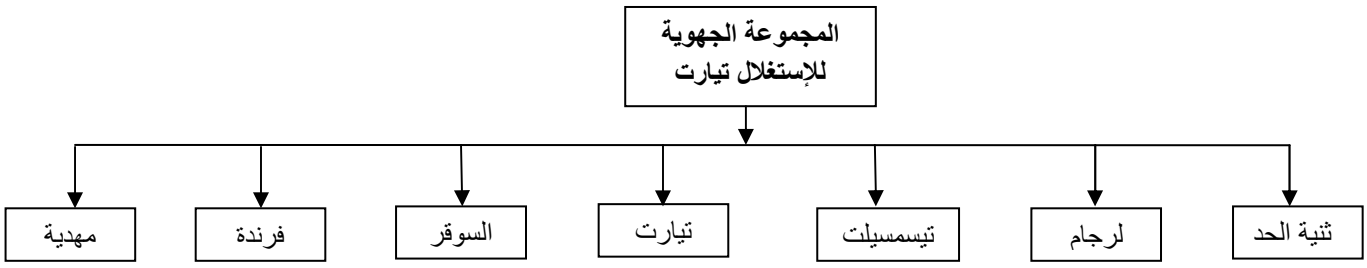

المصدر: المجموعة الجهوية للإستغلال لبنك البدر، ولاية تيارت.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية للمشاريع الفلاحية الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقوم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بلدية لرجام وثنية الحد ومقر الولاية بتيسمسيلت والتابعة للمجموعة الجهوية للإستغلال تيارت بتمويل المشاريع الفلاحية عن طريق تقديم قروض إستغلال وقروض للإستثمار.

الفرع الأول: تمويل الإستغلال

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية نوع واحد من قروض الإستغلال يتمثل في قرض الرفيق.

1- قرض الرفيق: من أجل تمويل مختلف مقومات التجديد الإقتصاد الريفي والفلاحي، قررت الدولة بعث منتوج بنكي جديد يخص تمويل الإستغلال تحت إسم قرض الرفيق بتاريخ أوت2008، وتم المصادقة عليه في قانون المالية التكميلي لسنة2008.

أ- تعريف قرض الرفيق: هو قرض إستغلال (قصير المدى)، يمنح من طرف البنوك التي تملك إتفاقية مع وزارة الفلاحة(بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بمعدل فائدة 5،5% تتحملها الدولة من أجل رفع الإنتاج ودعم الفلاحين الحقيقيين.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بدر، تيسمسيلت.

ب- مميزات القرض الرفيق

- الفوائد : 0 بالمئة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

- مدة القرض : سنة واحدة.

- المستفيدون: المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي (فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع).

ج- المجالات التي يغطيها القرض: يضمن قرض الرفيق تمويل العديد من الأنشطة التي تكون دورة إستغلالها أقل من سنة وتتمثل في:[1]

- إقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات...).

- إقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

- إقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيربالاك."

- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي: تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة إستخدام المياه، شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الإئتمان.

- إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية.

- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات.

د- الوثائق المقدمة للإستفادة:كل الفلاحين الذين يلجأون إلى الاستفادة من هذا القرض (الرفيق)، مطالبون بتقديم ملف بسيط جدا يتكون من:[2]

[1] مقابلة مع مدير وكالة بدر تيسمسيلت بتاريخ 12أفريل 2016.
[2] **نفس المرجع.**

بطاقة الفلاح، وثيقة مخطط الإنتاج المستهدف وتعهد مكتوب موثق، بأن يقدم كل منتوجه إلى مصالح التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر والفواكه، المخول لها القيام بكامل الصلاحيات والإجراءات لتسديد القرض المحصل عليه لدى مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية. علما بأنه تم الاستغناء في هذا الملف عن وثيقة الضمان الاجتماعي التي كانت تمثل عائقا إداريا كبيرا في الحصول على القرض ومن ثم الدعم المالي المطلوب.

هـ- شروط الاستفادة: كل مستفيد من القرض رفيق يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

كل مستفيد من قرض الرفيق، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

و- المشاريع التي إستفادت من قرض"الرفيق" بولاية تيسمسيلت

تقوم وكالات بدر بولاية تيسمسيلت بتمويل دورة الإستغلال للفلاحة من خلال قرض الرفيق وبعد قيامنا بدراسة متأنية للعديد من الملفات الموضوعة بمصالح البنك تم قام مسؤولو البنك بقبول تمويل المشاريع التالية:[1]

جدول (3-2): يوضح حجم التمويل المقدم في إطار قرض الرفيق

الوحدة:ألف دينار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفدين	139	309	208	225	292	355	366	395
المبلغ المقدم	33604	75220	83423	97246	134300	156000	130500	194000
المبلغ المستخدم	27365	60261	79000	76500	84703	109044	109269	126370
غير المسددين	/	40	30	14	16	12	4	/
المبلغ	/	8035	3318	2460	2433	2480	474	/

المصدر: المجموعة الجهوية للإستغلال بنك البدر تيارت

[1] المجموعة الجهوية لبنك **BADR**، ولاية تيارت.

الشكل(3-3): منحنى بياني يوضح المبلغ المستخدم في قرض الرفيق

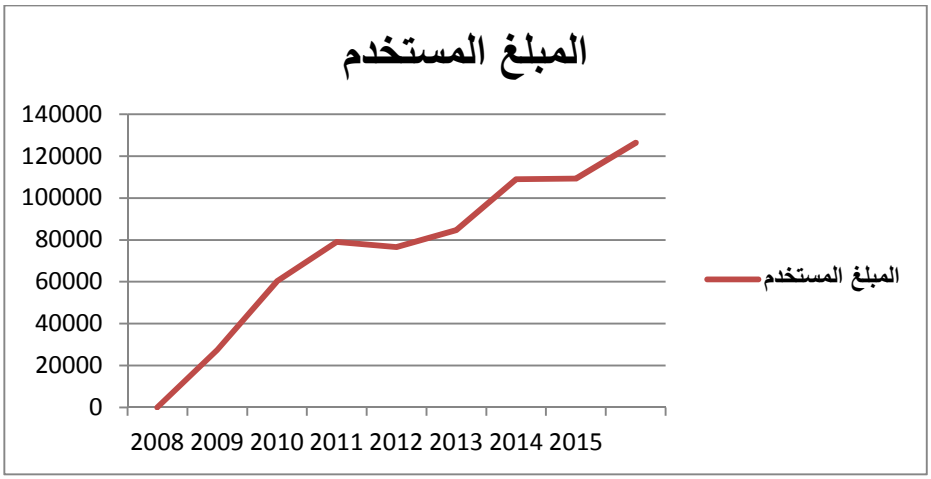

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-2).

وكالات بنك البدر بولاية تيسمسيلت قامت بتمويل دورة إستغلال في إطار قرض الرفيق لـ 139مستثمر فلاحي بمبلغ 27مليون دينار سنة2008 ليرتفع عدد المستفدين من هذا القرض إلى 309 بمبلغ60مليون دينار ثم إنخفض هذا العدد سنة2010 لـ208 يرجع هذا الإنخفاض إلى إرتفاع عدد الغير المسددين للقرض والذين لا يحق لهم الإستفادة من القرض مرة أخرى، وبعد هذه السنة بدأ عدد المستفدين من هذا القرض يعرف إرتفاعا مستمرا وهذا لزيادة إهتمام الفلاحين به الذي صاحبه في إرتفاع مبلغ التمويل المقدم من طرف البنك الأمر الذي يفسر نجاحه ليكون سنة2015 أكبر عدد من المستفدين بما يقارب 400فلاح بمبلغ 126مليون دينار.

إن قرض الرفيق لم يتعدى5% من عدد المستثمرين الفلاحين الموجودين بالولاية والذي يفوق عددهم 10الأف الأمر الذي يعكس عدم توجه الفلاحين إليه وفي تفسير هذا أن أغلب الفلاحين يعتمدون على تمويلهم الذاتي لدورة الإستغلال لأن معظم الفلاحين أكثر من 90% لديهم مساحات صغيرة .

الفرع الثاني: تمويل الإستثمار

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل الإستثمار الفلاحي ويقدم ثلاثة أنواع لتمويل الإستثمارات تتمثل في قرض القرض الإيجاري، قرض التحدي، وقرض الكلاسيك.

1- القرض الإيجاري (leasing)

يعتبر الإعتماد التجاري نمط من أنماط التمويل المعمول بها حديثا في الجزائر حيث يتم بإتفاقية بين مديرية الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومؤسسة إنتاج العتاد الفلاحي والصناعات الغذائية.

أ- تعريف القرض الإيجاري(leasing): هو عبارة عن قرض فلاحي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار ترقية القطاع الفلاحي يعمل البنك بتمويل الإستثمار للفلاحين ويقوم الفلاح بتسديد مبلغ الإستثمار عبر أقساط وعند التسديد الكامل للمبلغ يقوم البنك بعملية التنازل لصالح المستفيد، معدل فائدة القرض9% منها 4% تتحملها الدولة و5% يتحملها المستفيد، تقدر مدة القرض من5إلى15سنة.[1]

ب- الإجراءات الأساسية لتمويل الليزينغ

- الدفع يكون من الاقتطاع من الربح المدفوع للاعتماد الإيجار.

- إقصاء المبلغ المدفوع للاعتماد الإيجاري الذي يعادل عمليات قرض الإيجار المالي من تطبيق الرسم على النشاط المهني.

- فترة التخفيض للممتلكات الغير منقولة تعادل فترة عقد قرض الإيجار المالي.

- خلق نظام التخفيض السريع لفائدة نشاطات قرض الإيجار.

- إلغاء إلزامية دفع الرسم على القيمة المضافة من عمليات التنازل أو إعادة التنازل المندرجة في إطار قرض الإيجار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي قامت بها البنوك و المؤسسات المالية في إطار عمليات قرض الإيجار.

- الإعفاء من رسوم التسجيل في عمليات نقل التجهيزات أو الأملاك المهنية التي أعيد التنازل عنها عن طريق قرض الإيجار لفائدة المستفيد منها عند رفع خيار الشراء من طرف هذا الأخير بموجب إعادة التنازل.

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض، وكالة بنك البدر تيسمسيلت

– الإعفاء من رسم التسجيل على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض ايجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنّعة في الجزائر.

ج– المشاريع التي إستفادت من قرض الإعتماد الإيجاري(leasing) بولاية تيسمسيلت

بعد إجراء التربص بالمجموعة الجهوية للإستغلال لبنك البدر بولاية تيارت والإطلاع على عرض القرض الإيجاري المتعلق بولاية تيسمسيلت تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الفلاحية التي إستفادت من هذا النوع من التمويل وهي موضحة في الجدول التالي:[1]

جدول(3–3): يوضح حجم التمويل المقدم ضمن الإعتماد الإيجاري

الوحدة:ألف دينار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفدين	/	4	2	1	3	65	82	57
الإلتزامات	/	3140	1270	700	4400	155200	195800	110500
المستخدم	/	3140	1270	700	2800	132050	147778	72634
الغير مسدد	/	–	–	–	–	–	–	3810

المصدر: مجموعة الإستغلال الجهوية لبنك البدر بولاية تيارت.

[1] المجموعة الجهوية للإستغلال، تيارت

الشكل(5-3):منحنى بياني يوضح المبالغ المقدمة للتمويل الفلاحي ضمن القرض الإيجاري

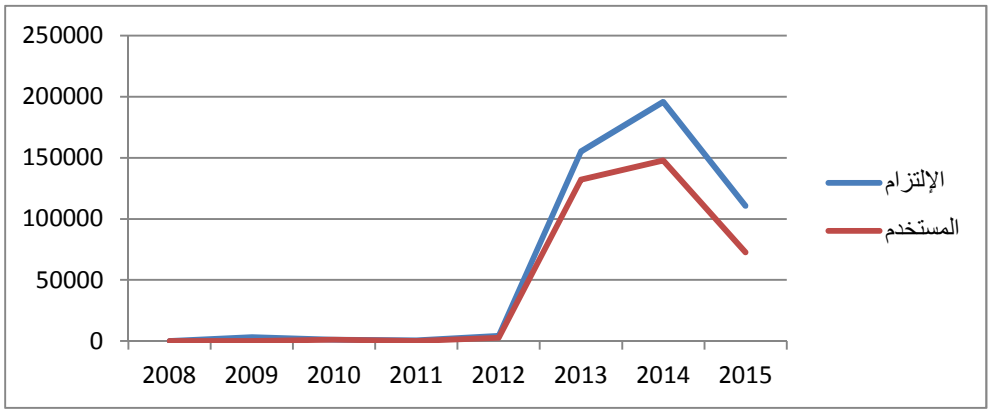

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول(3-3).

مع بداية ظهور القرض الإيجاري سنة 2008 لم يكن مستفيد من هذا القرض ويعتبر هذا أمر عادي لأنه ظهر مع نهاية السنة وتكوين ملف طلب القرض ودراسته تتطلب وقت بالنسبة للفلاح والبنك وبعد هذه السنة تم تسجيل أربع مستفدين بمبلغ أكثر من 3مليون دينار وفي ثلاث سنوات التي بعدها لم يتجاوز عدد المستفدين الثلاثة إلا أنه إبتداءا من سنة 2013 إرتفع عدد المستفدين من هذا القرض إلى65 مستفيد بمبلغ 132مليون دينار وسجلت سنة2014 أكبر عدد من المستفدين بمبلغ 147مليون دينار وإنخفض عدد المستفدين سنة2015 إلى57 مستفيد بمبلغ تمويل يقدر بـ72 مليون دينار وسجلت هذه السنة مبلغ غير مسدد بـ 3,8مليون دينار لـ11مستفيد.

إن عدد الستفدين من القرض الإيجاري على مستوى ولاية تيسمسيلت لم يتجاوز1% من عدد المستثمرين لأن معظم الفلاحين لديهم مستثمرات صغيرة وبإعتبار الإيجاري موجه لشراء العتاد الفلاحي الذي يمكن للفلاح تأجيره (كراءه)، أو الإعتماد على اليد العاملة البسيطة وكذا عدم قدرة الفلاحيين على تحمل أقساط التسديد.

2- قرض التحدي

هذا القرض "التحدي" موجه للاستثمار في المجال الفلاحي، إستصلاح الأراضي وتطوير المستثمرات الفلاحية، تم إقراره في مارس2011، يمنح من طرف بنك بدر للفلاح أو المستثمرة الفلاحية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية بعد إنجاز دراسة خاصة بالمشروع يودع الملف من طرف صاحبه في البنك لتمويله مباشرة، قيمة القرض 1 مليون دينار لكل هكتار بدون فائدة في الثلاث سنوات الأولى لتصبح نسبة الفائدة

1% في الفترة الممتدة ما بين 3 سنوات إلى 5 سنوات أما إذا تجاوزت الخمس سنوات فتصبح نسبة الفائدة 3%كحد أقصى، وهو يشمل جميع الشعب والاختصاصات الفلاحية.

أ- المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي

- أشغال التهيئة وحماية الأراضي.
- عمليات تطوير السقي الفلاحي.
- وسائل الإنتاج وإكتساب المؤهلات.
- إنشاء منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف، التقييم.

ب- الوثائق المقدمة للإستفادة من قرض التحدي

- طلب الحصول على القرض.
- دفتر أعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- عقد تنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى أراضي الخاصة.
- دراسة "تقنو- اقتصادية" للمشروع تم إعدادها من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- فواتير شكلية.
- رخصة بناء للمباني الخاصة بالإستغلال.
- الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إذا كان الأمر لزاما.
- دراسة قبلية للمشروع.
- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاونيات.
- محضر لتعيين ممثل عن الشركات والتعاونيات.

- إعتماد صحي للمباني الجاهزة لاستغلالها في مجال تربية المواشي.

ج- مدة القرض

- القرض متوسط المدى من 3-7 سنوات ويمكن أن يستفيد من التأجيل من سنة إلى سنتين في حالة تقديم مبرر حقيقي للبنك.

- القرض طويل المدى من 8-15 سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات في حاة تقديم مبرر حقيقي للبنك.

د- الضمانات والإحتياطات

من أجل ضمان القرض وتدنيه المخاطر يقوم البنك بطلب ضمانات تتمثل رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح، رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة.

هـ- المشاريع التي إستفادت من قرض التحدي بولاية تيسمسيلت

بعد الإطلاع على ملفات قرض التحدي لولاية تيسمسيلت تم الحصول على المعلومات التالية والممثلة في الجدول التالي:

جدول(3-4): يوضح حجم التمويل المقدم في إطار قرض التحدي

الوحدة:ألف دينار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفدين من قروض.م. أ	0	0	1	2	2
المبلغ	0	0	2700	12000	5000
عدد المستفدين من قروض.ط. أ	0	0	0	0	0
المبلغ	0	0	0	0	0

المصدر: مجموعة الإستغلال الجهوية لبنك البدر ولاية تيارت.

الشكل(3-4): منحنى بياني يوضح التمويل المقدم في إطار قرض التحدي بولاية تيسمسيلت

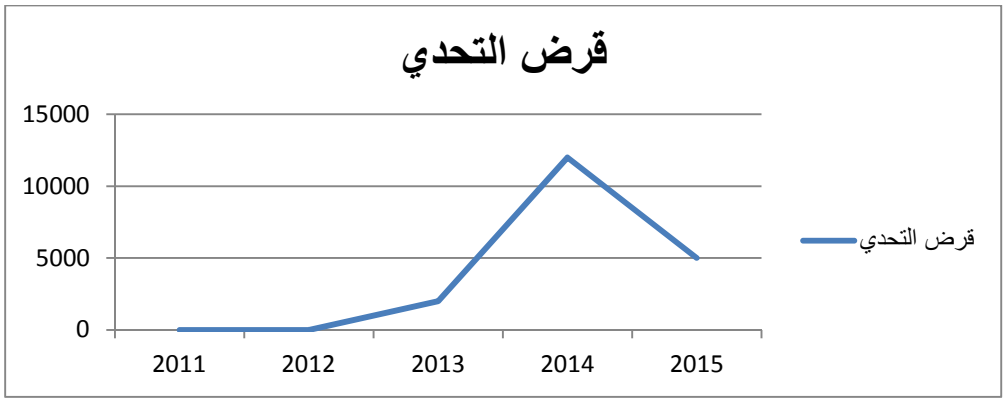

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-4).

يوضح المنحنى عدد من المستفدين في ولاية تيسمسيلت من هذا النوع التمويل الذي ظهر سنة 2011 ولم يستفيد منه أي مستثمر في سنة2011 و2012 لعدم توفر الشروط اللازمة من طرف البنك وفي سنة2013 قام البنك بمنح قرض واحد بقيمة2,7 مليون دينار لغرض إنشاء مستثمرة لتربة الأبقار[1].

وفي سنة2014 قام البنك بتمويل مشروعين لتربية الأبقار بقيمة 12مليون دينار وفي سنة2015 قام البنك بتمويل مشروعين لتربية الدجاج الأول بقيمة2 مليون دينار والثاني بقيمة3 مليون دينار[2].

إن عدد المستفدين من هذا القرض بولاية تيسمسيلت قليل جدا وهذا راجع لشروط البنك الذي يطلب رهن الأرض عادة مما يؤدي بالفلاحين بالإبتعاد عن المخاطرة خوفا من عدم نجاح المشروع وتضييع الأرض.

3-قرض الكلاسيك

قرض إستثماري طويل ومتوسط الأجل يتشكل من طرفين البنك والفلاح مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمعدل فائدة 5,5% مدته مابين 5-15سنوات.

[1] معلومات من ملفات المستفدين من قرض التحدي لولاية تيسمسيلت، المجموعة الجهوية للإستغلال تيارت.
[2] نفس المرجع.

جدول(3–5): يوضح حجم التمويل المقدم ضمن قرض الكلاسيك.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفدين	0	0	0	0	1
المبلغ	0	0	0	0	2380000

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مجموعة الإستغلال الجهوية بنك البدر تيارت

الجدول يوضح أن هناك مستفيد واحد من هذا النوع من القرض سنة 2015 وجه مبلغ القرض لشراء معدات نقل لإستعمالها في نقل المنتوجات الفلاحية قيمة القرض2,38مليون دينار[1].

المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي بولاية تيسمسيلت

تحتل ولاية تيسمسيلت مرتبة مهمة في الإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني خاصة في إنتاج الحبوب والتي ترتب فيها أكثر من مرة في المرتبة الأولى، ويشمل الإنتاج الفلاحي بالولاية على الإنتاج النباتي و الحيواني.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي بولاية تيسمسيلت

يمثل إنتاج الحبوب بالولاية حوالي 80% إلا أن هذه الأخيرة تبقى مرتبطة بعوامل أساسية تتمثل في حجم التمويل والظروف المناخية التي لا يمكن التحكم فيها، ومن خلال درستنا الميدانية في مديرية الفلاحة تم تقديم النتائج التالية المتعلقة أهم المنتوجات النباتية بولاية تيسمسيلت والممثلة في الجدول التالي:[2]

جدول(3–6):يوضح حجم الإنتاج النباتي بولاية تيسمسيلت

المساحة: هكتار الكمية: قنطار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساحة مزروعة	68200	71087	73450	75200	75899	76675	77530	78200
قمح صلب	52300	692852	540230	553873	809465	846772	843313	488440
قمح لين	6100	133636	62930	85581	103336	76723	54624	39816

[1] معلومات من ملفات المستفيد من قرض الكلاسيك، وكالة تيسمسيلت.
[2] مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت

شعير	4200	266910	274338	191909	227697	276828	141798	106426
الحبوب	65855	1117111	891998	844986	1157733	1217920	1059735	647615
خضروات	23640	79564	80743	93371	88560	90150	106937	25076
أشجار مثمرة	108124	198910	199348	240540	223605	272885	211817	201398

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مصالح مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت.

الشكل(3-5):منحنيات بيانية توضح تغير كميات الإنتاج النباتي بولاية تيسمسيلت

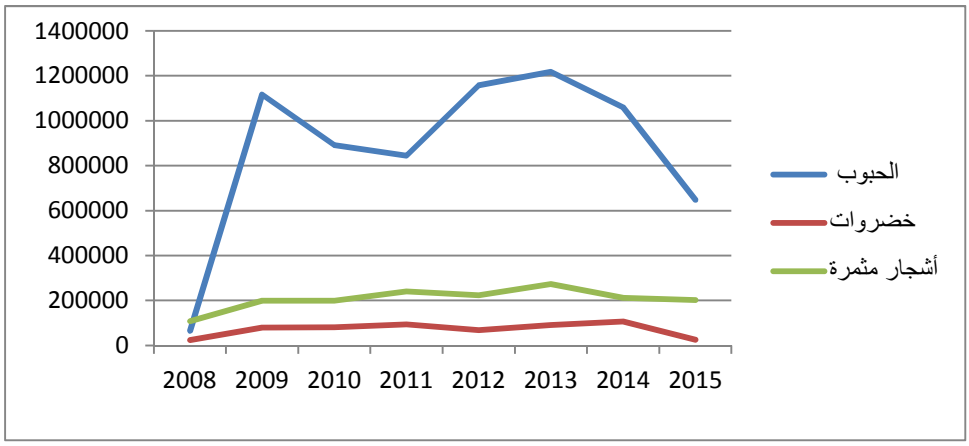

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول (3-6).

يبين المنحنى الإنتاج النباتي بالولاية حيث عرفت سنة2008 جفاف فكان حجم الإنتاج ضعيف إلا أنه في السنة التي بعدها عرفت إنتاج نباتي مرتفع قدر بأكثر من1,11مليون قنطار من الحبوب وما يقارب80ألف و200ألف قنطار من الخضروات والأشجار المثمرة وبمقارنة هذا الحجم من الإنتاج مع التمويل المقدم في هذه السنة نجد حجم الإنتاج يتناسب مع عدد المستفدين من القروض الذي إرتفع بأكثر من الضعف، لينخفض إنتاج الحبوب في السنة الموالية لحوالي 890ألف قنطار مع إنخفاض عدد المستفدين من التمويل مع إرتفاع نسبي في إنتاج الخضر والأشجار المثكرة وبقي شبه مستقر في سنة 2011 مع شبه إستقرار في حجم التمويل ليرتفع الإنتاج سنة2012 إنتاج الحبوب أكثر من 1,15مليون قنطار مع زيادة في التمويل بـ 30% وإستقرار شبه نسبي في إنتاج الخضروات والأشجار المثمرة وعرفت سنة2013 أكبر حجم إنتاج نباتي وهذا بالزيادة في حجم التمويل المقدم للقطاع الفلاحية بالولاية ليبقى الإنتاج النباتي سنة2014 أكثر من

مليون قنطار لينخفض سنة2015 بنسبة 40% مع زيادة في حجم التمويل المقدم من طرف البنك وهذا راجع لسبب عدم تساقط الأمطار في وقتها.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني بولاية تيسمسيلت

تحوز ولاية تيسمسيلت على ثروة حيوانية معتبرة مما أعطاها مرتبة متقدمة مابين ولايات الوطن في الإنتاج الحيواني،تعرف الولاية بتربية الأغنام والأبقار والماعز كما أن لديها ثروة من الدواجن بمختلف أنواعها والجدول التالي يقدم معلومات حول الإنتاج الحيواني بهاته الولاية من الفترة 2008-2015.

جدول (3-6): يوضح الإنتاج الحيواني بولاية تيسمسيلت.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رأس بقر	12500	12500	12680	12600	11260	11820	12100	18430
رأس غنم	200000	211830	225500	225000	215468	230000	260000	240000
رأس ماعز	62000	65260	64780	65000	59210	58500	60000	65000
دواجن اللحم	520836	912128	1310000	1136080	996300	161444	1864600	2325000
دواجن البيض	24000	86692	162700	154400	184344	118300	154000	202390
الحليب ألف لتر	6775	10204	1096	14037	17981	23734	26136	27439

المصدر: معطيات مقدمة من طرف مصالح مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت.

يوضح الجدول تغيرات الإنتاج الحيواني في الفترة2008-2015 حيث يبن شبه إستقرار في الإنتاج من سنة(2008-2011) وهذا راجع إلى تغطية حجم الطلب من الإستهلاك وعرفت سنة2012 تناقص واضح في حجم الإنتاج الحيواني وهذا بسبب إنتشار وباء الحمى القلاعية مابين الحيوانات وبقي تقريبا نفس الحجم من الإنتاج سنة2013 وفي هذه السنة قام البنك بتمويل مستثمرة لتربية الأبقار ليعرف عدد الأبقار إرتفاعا مع تزايد في مختلف المنتوجات الحيوانية في سنة2014 وفي هذه السنة قام البنك بتمويل مشروعين لتربية الأبقار ليزيد عدد الأبقار في 2015بأكثر من50% مع إنخفاض على مستوى عدد رؤوس الغنم والماعز وأيضا قام البنك بتمويل مشروعين لتربية الدواجن ليعرف إنتاج الدواجن زيادة بـ25 %.

المبحث الثالث دراسة التمويل لمستثمرة فلاحية بولاية تيسمسيلت (المزرعة النموذجية شوقي رابح).

المطلب الأول:نظرة عامة حول المستثمرة

الفرع الأول: تعريف المستثمرة: المزرعة النمودجية شوقي رابح بتيسمسيلت مؤسسة عمومية فلاحية أنشأت بموجب قرار وزاري رقم 214 الصادر بتاريخ 12-02-1983 وهي عبارة عن مؤسسة ذات أسهمSPA يقدر رأسمالها ب 1مليون دينار جزائري مهمتها إنتاج الحبوب وإنتاج البذور القاعدية والإنتاج الحيواني كنشاط ثانوي.

- تعد هذه المزرعة من الأوائل في إنتاج البذور على المستوى الوطني حيث تحصلت على شهادة أحسن منتج في المستوى الوطني عدة مرات.

- تقع المزرعة النموذجية شوقي بدائرة عماري التي تبعد عن مقر الولاية ب 17كلم بمساحة تقدر ب 1259هكتار طبيعة أراضيها تنقسم إلى 140هكتار منحدرات والباقي مستوية نسبيا، نوعية تربتها طينية

بطاقة فنية عن المؤسسة

- نشاط المؤسسة: إنتاج الحبوب وتطوير البذور وتربية الحيوانات كنشاط ثانوي حوالي 400رأس غنم.
- تاريخ الإنشاء: 16 فيفري 1983 بقرار وزاري رقم 214.
- مساحتها الإجمالية: 1259 هكتار.
- المساحة المستغلة: 1202 هكتار.
- الطاقة الإنتاجية: 38ألف قنطار بذور.
- عدد العمال: 25 عامل وتلجأ المستثمرة إلى عمال موسمين في وقت الإحتياجات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمستثمرة: يتشكل الهيكل التنظيمي من مدير المزرعة وأربع مصالح تتمثل في مصلحة المحاسبة ومصلحة المستخدمين ومصلحة الإنتاج النباتي التي يقع تحت مسؤوليتها العتاد والعمال المنفذين ومصلحة الإنتاج الحيواني والتي يقع تحت مسؤوليتها الرعاة و التنفيذ.

الشكل(3–6): الهيكل التنظيمي للمزرعة النموذجية شوقي رابح.

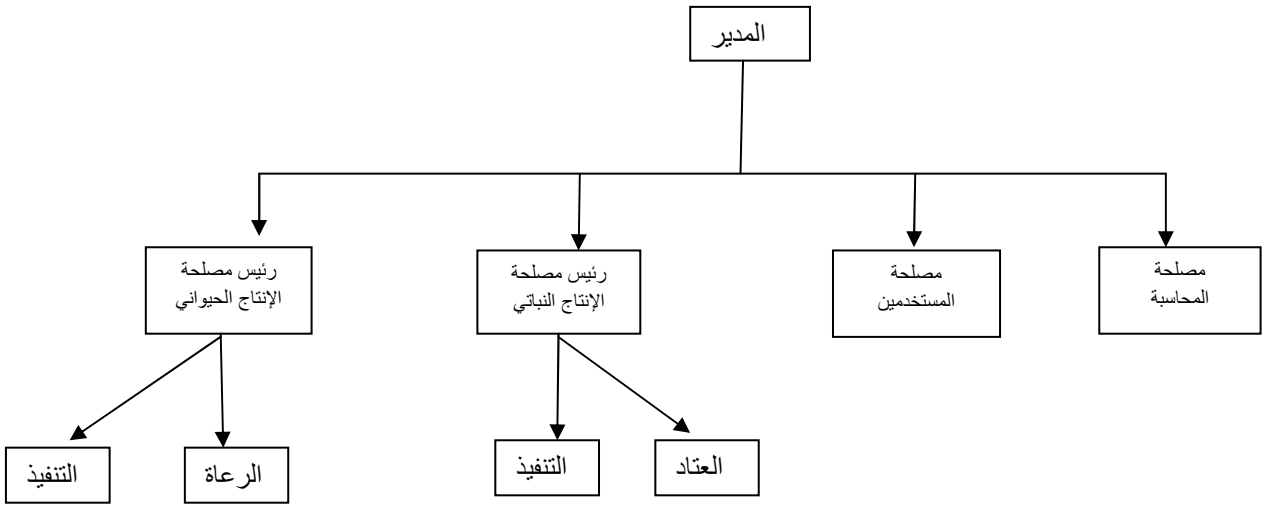

المصدر: إدارة المزرعة النموذجية

المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي للمستثمرة

تقوم المزرعة بإنتاج أنواع مختلفة من الحبوب بكميات مختلفة حسب المساحة المزروعة والجدول التالي يوضح كميات الإنتاج حسب كل نوع:[1]

جدول(3–7): يوضح كميات الإنتاج للمزرعة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القمح	/	7428	7248	12150	9759	7514	8178	5935
قمح	/	4331	3294	4725	2325	1636	2539	1459
شعير	/	2736	1040	750	801	531	467	480
خرطال	/	819	388	702	365	358	138	193
الحبوب	800	15314	11970	18327	13250	10039	11322	8067

المصدر: مصلحة الإنتاج النباتي بالمزرعة

[1] رئيس مصلحة الإنتاج النباتي.

شكل(3-7): أعمدة بيانية توضح كميات الإنتاج الإجمالي للمستثمرة بالقنطار

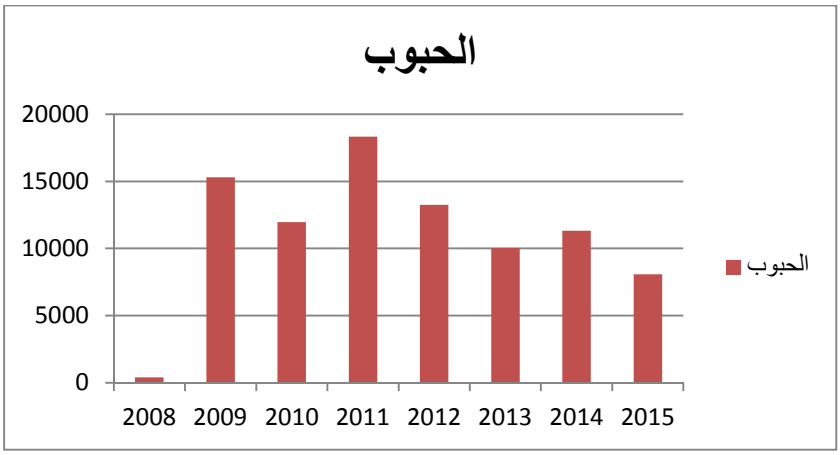

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-7).

يوضح الشكل الحجم الإجمالي لإنتاج المزرعة حيث يتغير الإنتاج حسب سنوات فكانت كمية الإنتاج للسنة2008 شبه معدوم لأنه كانت سنة جفاف وفي تنتج المؤسسة سوى400 قنطار غير أنه في السنوات التي بعدها عرفت إرتفاع في الإنتاج والتي كانت متغيرة على حسب مردودية الأرض فبلغت كميات الإنتاج القصوى سنة2011 بأكثر من18ألف قنطار لتساقطات المعتبرة من الأمطار ثم يتناقص حجم الإنتاج إلى أن يصل سنة2015 حوالي 8000قنطار.

إن حجم الإنتاج بالمزرعة يبقى مرتبط بتساقط الأمطار (زراعة مطرية) والمزرعة لاتعتمد على تكنولوجيا السقي الفلاحي التي لم يفكر مسؤولو المزرعة في القيام بإستثمارات في عملية السقي الفلاحي لإعتبارها مكلفة ولا يمكن تغطية مساحة 1200 هكتار بالري الفلاحي.

المطلب الثالث: دراسة التمويل بالمؤسسة

تشكل الموارد المالية للمؤسسة أساس التمويل الذي ينقسم بالمستثمرة إلى تمويل الإستغلال وتمويل الإستثمار.

الفرع الأول: الموارد المالية للمؤسسة

1- الأرباح: الأرباح المتأتية من دورة نشاطها تمثل موردا ماليا مهما فالمستثمرة تعتمد في تمويلها على أرباحها الموجهة للإحتياط، والجدول التالي يوضح رقم أعمال والأرباح، الأرباح الموجهة للإحتياط في المؤسسة.

جدول(3-8):يوضح يوضح رقم الأعمال والأرباح، الأرباح الموجهة للإحتياط

الوحدة: ألف دينار الجزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	2077	64731	61525	71745	68059	55626	62926	60389
الأرباح الإجمالية	-5428	43766	34560	27275	31677	23006	13724	9945
الأرباح .م.إ	0	17506	6912	5455	6335	4601	2944	2150

المصدر: مصلحة المحاسبة للمستثمرة.

شكل(3-8): أعمدة بيانية توضح رقم الأعمال، الأرباح والأرباح الموجهة للإحتياط للمستثمرة الفلاحية.

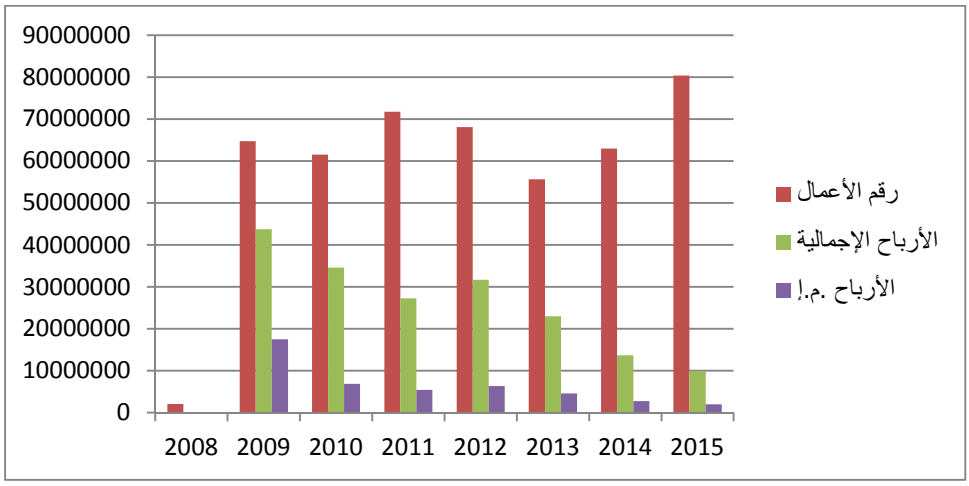

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-8).

سنة2008 عام الجفاف حققت المؤسسة رقم أعمال ضعيف قدر ب2,7مليون دينار وبعد هذه السنة تحقق المؤسسة أرقام أعمال مرتفعة كل سنة أكثر من 60مليون دينار وهي أرقام أعمال تعكس حجم الإنتاج للمؤسسة.

سنة2008 عرفت المؤسسة خسارة قدرت بأكثر من 5مليون دينار إلا أنه في سنة 2009 حققت المؤسسة أعلى قيمة ربح لها بأكثر من 40مليون دينار وبقيت أرباح المؤسسة متغيرة ومرتبطة بحجم الإنتاج والتغير في التكاليف السنوية لتحقق المؤسسة أدنى ربح لها سنة 2015بربح يقدر بـ 9,95مليون دينار.

يتم تقسيم الأرباح بين المساهمين والعمال وتوجه نسبة من الأرباح لإحتياطي المؤسسة كل سنة بعد إجتماع الجمعية العامة ويتم تحديد نسبة التقسيم على أساس قيمة الأرباح لكل سنة ويتم توجيه نسبة من الأرباح لإحتياطات المؤسسة لمواجهة إحتياجات المؤسسة وتعزيز مركزها المالي فكانت سنة 2009 التي سجلت أكبر إحتياطي للربح للمؤسسة بأكثر من 17مليون دينار وكانت هذه الحصة لتغطية خسارة سنة2008 وبقيت قيمة الأرباح الموجهة للإحتياط تتغير بتغير حجم الأرباح أين سجلت المؤسسة أدنى قيمة لأرباح الموجهة للإحتياط سنة2015بـ 2,1مليون دينار.

2- القروض: إستفادت المستثمرة من قرض إستغلال واحد سنة 2009 وهذا بسبب الخسارة التي حققتها المؤسسة في سنة2008 وقامت بتسديد القرض في المدة المحددة قيمة القرض 3,8مليون دينار، ولم تحصل المستثمرة على أي قرض إستثماري.

الفرع الثاني: التمويل في المؤسسة

أ- تمويل الإستغلال: تتمثل مصاريف الإستغلال للمؤسسة في البذور ،الأسمدة والمبيدات والأدوية، أجور العمال، مصاريف صيانة العتاد وقدرت من السنة 2008 إلى 2015بـ:[1]

جدول(3-9): يوضح تكاليف الإستغلال للمزرعة النموذجية

الوحدة: ألف دينار الجزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبالغ	11934	10999	26966	44469	36382	36619	49202	71724

المصدر: مصلحة المحاسبة للمستثمرة الفلاحية

[1] مصلحة المحاسبة للمستثمرة الفلاحية، رابح شوقي،عماري تيسمسيلت.

الشكل(3-9): أعمدة بيانية توضح تغيرات تكاليف الإستغلال

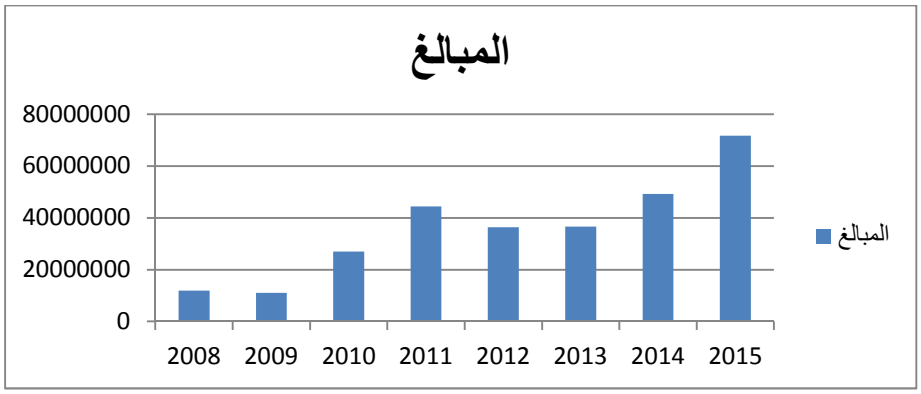

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-9).

تقوم المؤسسة بتمويل دورتها للإستغلال بالإعتماد رأس المالها الخاص المحقق من أرباحها ماعدا سنة 2009 إضطرت المؤسسة إلى اللجوء إلى بنك البدر من أجل الحصول على قرض بنكي لتمويل دورة إستغلالها بمبلغ 3,8مليون لشراء البذور والأسمدة وهذا بسبب الخسارة التي حققتها سنة2008.

تكاليف الإستغلال منخفضة سنة 2008-2009 لإنخفاض أسعار الأسمدة والمبيدات وكذا لإنخفاض أجور العمال وبدأت في الزيادة لإرتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وفي سنة2011 قامت المؤسسة بصيانة عتادها الفلاحي ثم إنخفضت مصاريف الإستغلال سنة 2012-2013 لترتفع سنة 2014 لقيام المؤسسة بشراء أدوية لمواجهة مرض تفشى في الإنتاج الفلاحي وسجلت سنة 2015 أعلى إرتفاع لمصاريف الإستغلال للمؤسسة لقيام المؤسسة برفع مستوى الأجور للعمال.

ب- تمويل الإستثمار: معظم المبالغ التي قامت المؤسسة بإستثمارها كانت لغرض شراء العتاد الفلاحي والجدول التالي يوضح حجم الأموال التي قامت المؤسسة بإستثمارها:[1]

جدول(3-10): تغيرات تمويل الإستثمارات بالمزرعة النموذجية

الوحدة: ألف دينار الجزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبالغ	7950	0	18840	0	5280	1812	861	4607

المصدر: مصلحة المحاسبة للمستثمرة

[1] مصلحة المحاسبة للمستثمرة الفلاحية، رابح شوقي،عماري تيسمسيلت.

الشكل(3-10): أعمدة بيانية توضح حجم الأموال التي قامت المؤسسة بإستثمارها.

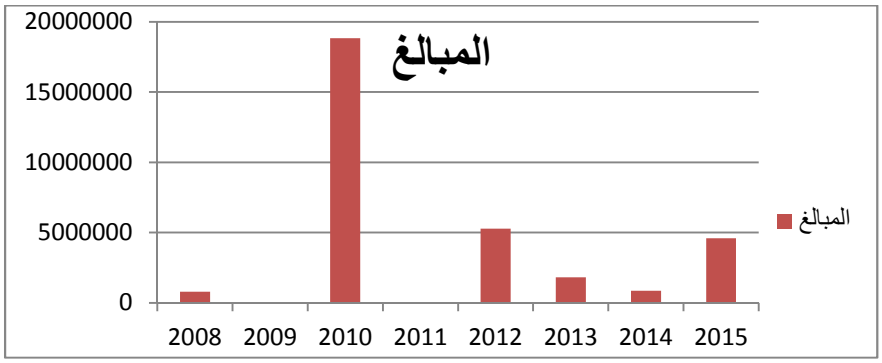

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3-10).

المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على مواردها المالية المتأتية من الإرباح الموجهة للإحتياط وعدم اللجوء إلى القروض راجع للوفرة المالية للمؤسسة وعدم رغبة المسؤولين بالتعامل بالقروض الربوية، الأموال الموجهة للإستثمار في المؤسسة مرتبطة بحجم الأرباح الموجهة للإحتياط، فقامت المؤسسة سنة2008 بشراء معدات الإعلام الألي، مورد كهرباء وألة بذر بمبلغ يقدر بحوالي 800ألف دينار إلا أنه في سنة 2009 لم تقم المؤسسة بأي إستثمار بسبب الخسارة التي حققتها في السنة السابقة ومنذ سنة2010 بدأت المؤسسة بالتفكير في تجديد عتادها الفلاحي فقامت بأكبر إستثمار لها وشراء المعدات الفلاحية بقيمة مايقارب 20مليون دينار وهذا للوفرة المالية التي تحققت من إحتياطات الأرباح لسنة 2009 ولم تقم المؤسسة بأي إستثمار سنة2011 وفي سنة2012 قامت المؤسسة بإستثمار شبه كلي للأرباح الإحتياطية لسنة 2011بشراء عتاد فلاحي بقيمة5,2مليون دينار وفي سنة2013 قامت بإستثمار مبلغ1,8مليون دينار وفي سنة2014مبلغ 861ألف دينار وفي سنة2015مبلغ 4,6مليون دينار موجه لشراء العتاد الفلاحي.

خلاصة

قطاع الفلاحة بتيسمسيلت عرف انتعاشا خلال الفترة الأخيرة في جميع مجالات الإنتاج بسبب تطبيق الإجراءات الجديدة التي تبنتها الوزارة الوصية، المتمثلة في مختلف أنواع التمويل الفلاحي الهادفة أساسا إلى رفع الإنتاج وتحسينه، موازاة مع توفير جميع وسائل العمل لتحقيق ذلك، إضافة إلى التسهيلات المقدمة من طرف مصالح مديرية الفلاحة التي نصبت لجنة لتحسيس الفلاحيين بوجوب التوجه إلى البنك للحصول على القرض الرفيق قصد التوصل إلى نتيجة واحدة فقط، هي زيادة الإنتاج والتقليص فاتورة الاستيراد والشروع في الاعتماد على النفس لتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل .

تعمل المزرعة النموذجية بولاية تيسمسيلت على السعي للبقاء في ريادة إنتاج الحبوب (البذور) على المستوى الوطني وتخفيف فاتورة الإستيراد وهذا من خلال محاولة زيادة وتحسين إنتاجها وهذا يضمن لها زيادة أرباحها وتسعى إلى التخفيف من تكاليفها الإنتاجية بما يحقق لها توفير الأموال اللازمة من أجل زيادة إستثماراتها وتجديد معداتها بما يضمن لها الإستمرارية والبقاء.

تعتبر ترقية القطاع الفلاحي أساس التنمية الإقتصادية للبلدان، وهي الهدف الأول الذي تسعى إليه بإتباع عدة سياسات وإستراتيجيات لزيادة الناتج الإجمالي ولتحسين المستوى المعيشي للسكان بتوفير الغذاء الضروري واللازم من أجل تفادي التبعية الحتمية للخارج، إذ تعد الجزائر إحدى الدول التي إتبعت عدة سياسات من أجل ترقية قطاعها الفلاحي والذي يعاني عجز واضح وهذا ما يظهره ميزانها التجاري الفلاحي الخاسر بأكثر من 8مليار دولار ورغم المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة منذ الإستقلال لزيادة الإستثمارات في هذا القطاع والرفع من مردوديته إلا أنها لم تجد السياسة المناسبة والتي تمكنها من النهوض بهذا القطاع لأسباب عديدة منها قلة المخصصات التمويلية عدم وجود إستراتيجية واضحة وتعدد القوانين المتناقضة.

لقد عرف القطاع الفلاحي الكثير من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الإستقلال، إبتداءا من التسيير الذاتي ثم تلتها الثورة الزراعية وبعدها إعادة الهيكلة وتنظيم المستثمرات الفلاحية ومع أزمة سنة1986 وضرورة تحرير الإقتصاد والتخلي عن النهج الإشتراكي فرض إتجاه أخر تبناه إعادة الهيكلة للقطاع سنة1987 وشهدت الألفية الأخيرة إتباع مخطط التنمية الفلاحية والذي مهد لبداية إستراتجية جديدة إنطلقت من سنة2008 تتمثل في سياسة التجديد الفلاحي.

أولت الجزائر أهمية كبيرة للتمويل الفلاحي من خلال توفير التمويل اللازم للإستغلال والإستثمار وإقامة مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال، إلا أن هذه الأموال لم تغطي كل الإستثمارات مما أدى إلى قصور واضح على مختلف مؤشرات القطاع (تمويل،إستثمار،إنتاج...).

من خلال دراستنا للفلاحة في ولاية تيسمسيلت وجدنا أنها تمتاز بإمكانيات كبيرة جدا بالإضافة إلى مكانها الجغرافي الذي يسمح لها بتنوع محاصيلها إلا أنه في الواقع نجدها غير مستغلة كلية وهذا بسبب إعتماد فلاحيها على الأمطار وعدم لجوء أغلب الفلاحين للقروض من أجل تطوير إمكانياتهم ومستثمراتهم ورغم هذا تبقى ولاية تيسمسيلت ضمن المراتب الأولى وطنيا في الإنتاج الفلاحي.

إختبار الفرضيات

1- إتبعت الجزائر عدة سياسات تمويلية للقطاع الفلاحي منذ الإستقلال في إطار إيجاد السياسة المناسبة لترقية هذا القطاع إلا أن هذه السياسات لم تكن ناجعة وفعالة لجذب المستثمرين الفلاحين لتغطية إحتياجاتهم المالية وبالتالي عدم تغطية الإحتياجات الإستثمارية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- شهدت الجزائر عدة إصلاحات في السياسات التمويلية ما أدى إلى زيادة في التمويل والذي إنعكس على زيادة نسبية للإستثمارات في قطاع الفلاحة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- التمويل الفلاحي كان له دور في زيادة الإستثمارات في ولاية تيسمسيلت إلا أنه لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج الفلاحي بالولاية وهذا ما يؤدي إلى نفي الفرضية الثالثة.

نتائج البحث

1- إن البحث في تمويل قطاع الفلاحة بالجزائر ينطلق من واقعه المليئ بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على ترقية سريعة ومتوازنة للقطاع.

2- سعي الدولة وراء ترقية القطاع الفلاحي حيث قامت بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يلعب دور أساسي في توفير التمويل اللازم لزيادة الإستثمارات في هذا القطاع وتمويل دورات الإستغلال لزيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي تحقيق ترقية لقطاع الفلاحة.

3- تعد الشروط التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين الأسباب التي لا تسمح للفلاحين بالحصول على القروض الفلاحية لتمويل نشاطاتهم.

4- تعتبر أنواع التمويل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يمكن للكثير من الفلاحيين الحصول عليها لأسباب تتمثل في عدم وجود وكالة بنك بمنطقتهم أو عدم توفر فيهم شروط البنك أو عدم الرغبة في التعامل بالربا.

5- غالبية الفلاحين يعتبرون التمويل الذاتي طريقة الأنسب لتمويل مستثمراتهم الفلاحية لعدم رغبتهم في التعامل بالربا وتجنب مخاطر إرتفاع معدلات الفائدة.

الإقتراحات والتوصيات

بعد دراستنا لموضوع دور التمويل في ترقية القطاع الفلاحي يمكننا أن نقدم الإقتراحات والتوصيات التالية:

1- الإجتهاد في وضع سياسة فلاحية سليمة عن طريق وضع مخطط إستراتيجي يضمن ترقية فلاحية على المدى المتوسط والطويل.

2- ضرورة توفير التمويل المناسب واللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولية.

3- التخفيف من إجراءات الحصول منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي من أجل تسهيل الحصول على التمويل وفي الوقت المناسب.

4- تغير صياغة قروض الإستغلال (قرض الرفيق) عن طريق تقديمه للتعاونيات الحبوب التي تقوم بتقديم التموين للفلاحين لأن معظم الفلاحين يجتنبون القروض لأسباب ربوية.

5- محاولة التسهيل في قرض التحدي وخاصة فيما يخص الضمانات التي لا يمكن الكثير من الحصول على قروض.

6- رفع سياسة التدعيم المباشر للأسعار وتوجيه الدعم للفلاحين المنتجين.

7- زيادة الإستثمار في الري الفلاحي بالولاية تيسمسيلت لأنها تعتمد بنسبة كبيرة على الأمطار.

8- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

9- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن إقامة منافسة لأحسن منتوج فلاحي وتقديم إمتيازات وهدايا.

10- إدخال البحث العلمي في ميدان التسيير والإنتاج وتطوير .

11- تمثل فاتورة الواردات الفلاحية بأكثر من 8مليار دولار وإن إستمرار القطاع على المستوى من النمو ستكون فاتورة الواردات الفلاحية أكثر من40مليار دولار لمدة خمس سنوات قادمة يقودنا هذا الطرح إلى إقتراح تخصيص نصف هذا المبلغ في الوقت الحالي في الإستثمارات الفلاحية من إستصلاح الأراضي الشاسعة وبناء السدود وزيادة البحث العلمي في القطاع الفلاحي وتطوير الصناعة الفلاحية من أجل ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الحتمية.

أفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل: – دور الإستثمارات الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي.

– أثر القطاع الفلاحي في تحقيق الإكتفاء الذاتي.

– دور الشراكة الأجنبية في ترقية قطاع الفلاحة.

وفي الأخير بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

الفصل الأول:

عموميات حول

التمويل الفلاحي

الفصل الثاني:

التمويل الفلاحي

في الجزائر

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول

تمويل القطاع الفلاحي بولاية

تيسمسيلت

الخاتمة العامة

المقدمة العامة

قائمة

المراجع

فهرس الأشكال

والجداول

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد رمضان نعمة الله، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

2- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2، الجزائر، 2003.

3- حسن نبيل، **دليل المرشد المتعلق بإعداد المشروع المدر للدخل**، مديرية التعليم والبحث والتنمية-وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المغرب، 2006.

4- حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكادمية للنشر، القاهرة، 2005.

5- خلف بن سليمان – بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الزراعي في الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

6- رفعة لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكادمية، مصر، سنة1998.

7- عاطف جابر عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندريةّ،2008.

8- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

9- عبد الحليم كراجة وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.

10- عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار النشر زهران، عمان-الأردن، 1997.

11- محمد أحمد السريتي، **تخطيط المشروعات الإستثمارية ودراسات الجدوى**، مؤسسة رؤيا للنشر، الإسكندرية، 2009.

12- محمد توفيق قاضي، **إدارة جدولة المشاريع**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

13- محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الحامعية، الإسكندرية، 2002.

14- محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الإقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1983.

15- مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

16- ميثم صاحب عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1- هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**،أطروحة دكتواره علوم إقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

2- زهير عماري، **تحليل إقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة بسكرة،2014.

3- غردي محمد، **أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق التنمية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر، 2013.

4- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر– دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجيستر علوم سياسة وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2011.

5- مالكي رشيد، **تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الإعتماد الإيجاري**، رسالة ماجيستر في علوم إقتصادية، جامعة وهران، 2008.

6- كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية –ولاية قسنطينة تقييم ونتائج: تقييم ونتائج**، رسالة ماجيستر في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006.

7- مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة–أفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

8- بودلال علي، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 1999-2000.

9– موسى رحماني، **تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962–1987**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

10- خالفي علي، **واقع الفلاحة في ولاية البليدة**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر،1990.

11- رابح الزبيري، **التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجيستر إقتصاد، جامعة الجزائر1988.

12- معوش إيمان- بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي في الجزائر**، مذكرة ماستر في المالية وبنك، جامعة البويرة، 2014-2015.

13- شويخي هناء، **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

14- زاوي نعيمة، **تقنيات إختيار المشاريع في ظل المخاطرة**، مذكرة ماستر علوم مالية، جامعة المدية، 2009.

ثالثا: الملتقيات والمدخلات

1- بن سمينة دلال، **ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات**، جامعة بسكرة، 2006.

2- أحمد لعمي- عزاوي عمر، **إنعكاسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثره على السياسة الزراعية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 22-23أفريل2013، جامعة ورقلة.

3- ترقو محمد، **النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبيلة للفجوة الغذائية في الجزائر أفاق2020**، ملتقى دولي، جامعة شلف، 2014.

4- بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية، ملتقى دولي**، جامعة بسكرة،2006.

5- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، ملتقى دولي، جامعة شلف،2014.

6- نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم النمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفرقيا-جامعة شلف، يومي23-24نوفمبر 2014.

رابعا:المجلات والجرائد

1- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث عدد22 /2013.

2- نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان2012.

خامسا: القوانين والتشريعات

1- المنشور الوزاري المشترك(وزراة الفلاحة، وزارة المالية، وزارة الداخلية) رقم264 الصادر بتاريخ25-11-1978 والمنشور الوزاري رقم110 الصادر بتاريخ 03-06-1979.

2- منشور وزاري رقم558، **يخص حماية الأراضي الفلاحية**، الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، سبتمبر 2014.

سادسا: الجمعيات والهيئات

1- الجمعية العلمية، نادي الدراسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة.

2- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي الموحد**، أعدد متفرقة(2000-2015).

المراجع باللغة الفرنسية:

Livre

.MOURAD GOUMIRI, L'offre de monnaie en algerie, ENAG alger ,1993.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1-http://hasan-tr.alafdal.net/t40-topic.

2-http://www.agriculture.tn/index.php/2014-10-19-12-07-15/pa.

3-http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8759.

4-http://www.badr-bank.dz.